الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

حصيلة إنجازات
برنامج تعهداتي

أغشت 2019 – يوليو 2022

أغشت 2022

primature.gov.mr

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

حصيلة إنجازات برنامج تعهداتي

أغشت 2019 – يوليو 2022

أغشت 2022
primature.gov.mr

الفهرس

مقدمة.....7
ملخص تحليلي.....9
I - مقدمة.....15
II - دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن.....16
- تعزيز دولة القانون والحريات.....17
- العدالة.....18
- حقوق الإنسان.....19
- الدبلوماسية.....20
- الدفاع.....20
- الداخلية.....21
- حرية التجمعات والإعلام.....22
- اللامركزية.....22
- الاستصلاح الترابي.....23
- الوظيفة العمومية.....23
- عصرنة الإدارة.....24
- الشؤون الإسلامية.....25
III - اقتصاد سريع التكيف وماض في طريق التطور.....27
- الحكامة.....28
- الحكامة الاقتصادية.....28
- الحكامة المالية.....29
- الحكامة النقدية.....30
- النتائج الاقتصادية.....30
- القطاعات الواعدة.....32
- المدن المنتجة.....32
- المعادن والبترول والغاز.....32
- الصيد.....35
الزراعة.....38
- الثروة الحيوانية.....40
- الصناعة.....40
- التجارة والصناعة التقليدية والسياحة.....41
- التشغيل.....41
- الحكامة البيئية.....42
- البنية التحتية الداعمة للنمو.....43
- الطاقة.....43
- المياه.....45
- الصرف الصحي.....46
- النقل.....46
- البني التحتية الرقمية.....46
IV - IV - رأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية.....48
- المحاظر.....49
- التعليم ما قبل المدرسي.....49
- التعليم الأساسي والثانوي.....50
- التعليم الفني والمهني.....52
- التعليم العالي.....52
- البحث العلمي.....53
- الصحة.....54
- الشباب.....58

-الرياضة..... 58
V- **مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته**..... 60
-الثقافة..... 60
- خطة ـ إنصاف..... 61
-سياسة الحماية الاجتماعية..... 62
VI - **الخلاصة**..... 66

الجداول

الجدول1: مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، 2019-2022. 31
الجدول 2: التراكمات الميزانية من حيث النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019-2022. 32
الجدول 3: تطور مؤشرات الطاقة، 2019-2022. 44
الجدول 4: تطور تغطية شبكة الاتصالات والإنترنت. 47
الجدول 5: تطور بعض المؤشرات المدرسية. 51
الجدول 6: تطور قدرات خدمات الطوارئ. 56

الإطارات

الإطار1: الإصلاحات المنجزَة لدولة قوية وعصرية في خدمة المواطن 16
الإطار2: إجراءات تحسين الظروف المادية والمالية للمساجد والأئمة 25
الإطار3 : الإصلاحات الجارية لدولة قوية وعصرية في خدمة المواطن 26
الإطار4 : الإصلاحات المنجزَة لاقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات و ماض في طريق التطور 27
الإطار5 : الإصلاحات الجارية لاقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات و ماض في طريق التطور 47
الإطار 6 : الإصلاحات المنجزَة لرأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية 48
الإطار7: إجراءات تكثيف برامج التكوين والدعم الاستشاري 52
الإطار8: إجراءات تعزيز القدرات من حيث الموارد البشرية 57
الإطار9 : الإصلاحات الجارية لرأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية 59
الإطار 10 : الإصلاحات المنجزَة لمجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته 60
الإطار11 : الإصلاحات الجارية لمجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته 65

الأشكال

الشكل1: معدل النمو الحقيقي 30
الشكل 2: معدل تغطية الاحتياجات من الأرز 39
الشكل 3: عدد أسِرّة الفنادق، 2019-2022. 41
الشكل 4: عدد التجمعات المجهزة بنظام آليات توفير الماء الشروب، 2019-2022. 45
الشكل 5: معدل تغطية التأمين الصحي الإجباري 54
الشكل 6: نسبة السكان المستفيدين من نظام التأمين الصحي، 2019-2022. 57
الشكل 7: عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية، 2019-2022. 62
الشكل 8: عدد الأطفال من 0-5 سنوات الذين تم فحصهم 63

المقدمة

قد بادر صاحب **الفخامة محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية**، منذ اللحظة الأولى لتوليه مقاليد السلطة في فاتح أغشت سنة 2019، بِحَثِ الحكومة على التعجيل بتحقيق أهداف برنامجه الانتخابي تعهداتي.

ويستهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى الوصول إلى نتائج ملموسة يكون لها وقعها الإيجابي الماثل للتحسين من ظروف حياة مواطنينا.

يقوم برنامج تعهداتي، الذي يعبر عن الرؤية الإستراتيجية التي يتبناها **فخامة رئيس الجمهورية** للنهوض بالبلاد ودفعها على مسار التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة والأكثر شمولية، على ترسيخ سيادة القانون، وبناء اقتصاد متنوع قادر على الصمود في وجه التحديات، وتطوير رأس المال البشري. كما أنه يسعى إلى الاستفادة القصوى من التنوع الثقافي والعائد الديموغرافي لشعبنا العزيز. وقد شكل هذا البرنامج منذ ذلك الحين باعتماده الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، شكل المرجعية والإطار المناسبين لتجسيد التعهدات التي تم على أساسها انتخاب **رئيس الجمهورية.**

وبالفعل واجهت تنفيذ هذا البرنامج عوائق متعددة ليس اقلها شأنا جائحة كوفيد 19 واستمرار حالة الجفاف حتى حلول موسم الامطار وأخيرا اندلاع الحرب في أوكرانيا مما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي وبالتالي على موارد الدولة.

وانضافت الى هذه الوضعية الصعبة عوامل أخرى كانت تعيشها البلاد وقت الشروع في تجسيد برنامج تعهداتي، منها انعدام ثقة الفاعلين السياسيين والشركاء في التنمية وارتفاع المديونية بشكل مقلق وتفكك الإدارة وانتشار الرشوة وتقادم النظم التعليمية والصحية والحالة المزرية للبنى التحتية بالرغم من تكاليفها الباهظة فضلا عن سوء الخيارات في مجال تحديد الاحتياجات والاولويات المتعلقة بالاستثمارات العمومية.

وعلى إثر ذلك ألزم **رئيس الجمهورية** الحكومة بإجراء إصلاحات شجاعة للتصدي لتأثير هذه الأزمات على المواطنين الاكثر تضررا وعلى القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا، من جهة وبتجسيد الالتزامات على أرض الواقع وعلى جميع المستويات وفي أسرع وقت، من جهة أخرى سبيلا لاستعادة ثقة المواطنين والفاعلين السياسيين الوطنيين وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وهكذا مكنت الإصلاحات والإجراءات المتخذة من تحقيق ما يلي:

- تعزيز الأمن في الداخل وعلى مستوى الحدود؛
- إضفاء التهدئة على المشهد السياسي الوطني بإرساء الثقة بين السلطات العمومية ومختلف الفاعلين السياسيين والاوساط الاقتصادية؛
- ترقية حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال خطابات الكراهية والممارسات البغيضة؛
- تعزيز القدرات المؤسسية للإدارات؛
- تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال؛
- شن حرب لا هوادة فيها على الفساد وجميع ممارسات الرشوة واختلاس المال العام؛
- تحسين العرض من حيث البنية التحتية والتجهيزات العمومية مع السهر على إجراءات المحافظة عليها

وحمايتها وصيانتها؛

- إطلاق ورشة المدرسة الجمهورية؛
- تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نطاق التأمين الصحي حتى يشمل الأشخاص غير المؤمنين من قبل صندوق الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي؛
- تعزيز النفاذ إلى الخدمات الأساسية والقدرة الشرائية، لا سيما ما يمس الفقراء وأصحاب الوضعيات الهشة؛
- استحداث إطار أكثر ملاءمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ومن نافلة القول إن هذه الإصلاحات ما كانت لترى النور لولا النظرة الاستراتيجية الثاقبة **لفخامة رئيس الجمهورية** ورقابته الدائمة وتعلقه بالوقوف على النتائج الملموسة.

إن هذه الإرادة وأسلوب الحكامة المدنية والصرامة في وضع وتنفيذ الإصلاحات التي تحلى بها **فخامة رئيس الجمهورية** لتعتبر بالنسبة للحكومة مصدر إلهام وتشجيع في سعيها الدؤوب للسير قدما في انجاز برنامج تعهداتي.
وغني عن التذكير بأن هذا البرنامج كان بالإمكان أن يحقق مكاسب أكثر ونتائج ساطعة لو كانت الظرفية الوطنية والعالمية أكثر استقرارًا وملاءمة.

وفي هذا السياق وبهذه الدينامية سنعزز معا إن شاء اللّه هذه المكاسب وسنعمل على فتح آفاق جديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي استجابة لتطلعات واحتياجات المواطنين الذين يشعرون اليوم بالاعتزاز ويرتاحون للحصيلة الإجمالية لفخامة الرئيس خلال السنوات الثلاث الأُولى من مأموريته.

محمد ولد بِلال مسعود
الوزير الاول

ملخص تحليلي

أولا: المقدمة

يعرض هذا التقرير حصيلة أهم الإنجازات التي تحققت خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022 في إطار تنفيذ برنامج تعهداتي **لفخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني**. وقد تم إعداده وفق مقاربة تتسم بالتشاركية والمُعَاوَدَة، وتشمل جميع القطاعات الوزارية.
يندرج هذا التقرير تحت بند إلزامية المساءلة وتقديم التقارير التي كلف بها **رئيس الجمهورية** الحكومة منذ توليه مقاليد السلطة.

فبرنامج **تعهداتي** الذي ينطلق من رؤية تقوم على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة، يتمحور حول أربعة (4) محاور استراتيجية، تنقسم إلى أولويات وخطط عمل قطاعية تضمنها خطاب التكليف المسند إلى معالي الوزير الأول: (1) دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن؛ (2) اقتصاد متنوع قادر على الصمود في وجه التحديات (3) رأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية؛ (4) مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته.
وقد جاء تنفيذ هذا البرنامج بالتزامن مع ظرفية دولية خاصة ألا وهي ظهور كوفيد- 19، والتي انضافت إليها، في بداية هذه السنة، الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى المزيد من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي.

ومع ذلك، تظهر حصيلة السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ برنامج تعهداتي أنه تم إحراز تقدم كبير في اتجاه تحقيق أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
إلى جانب مناخ الأمن والاستقرار والطمأنينة والسلام الذي يسود البلاد، تم تحقيق نتائج مشجعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما يتضح جليا من تطور المؤشرات:
-على المستوى الاقتصادي يتسم الوضع بانتعاش النمو والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية؛
-على المستوى الاجتماعي، تم إحراز تقدم معتبر في مجالات الأمن الغذائي، والنفاذ إلى الطاقة ومياه الشرب، والتعليم والصحة

- فيما يتعلق **بالأمن الغذائي**، بلغ معدل تغطية الاحتياجات المحلية من الأرز 89% **سنة 2022 مقابل 80% سنة 2019.**
- فيما يتعلق بالقطاعين الفرعيين: **الكهرباء والطاقة**، فقد ارتفع معدل النفاذ إلى الكهرباء من 46% **في سنة 2019 إلى 53% سنة 2022**؛ وزادت حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطني من 37% **إلى 38% بين سنتي 2019 و2022.**
- فيما يتعلق بالنفاذ إلى **مياه الشرب**، فقد بلغ عدد الأسر الموصولة بشبكة مياه الشرب 280 000 أسرة سنة 2022، أي أكثر من ضعف مستواه سنة 2019؛
- في مجال التعليم ارتفع **معدل التمدرس** الصافي ومعدل النجاح في المسابقات من 77% **إلى 79% ومن 47.3 % إلى 55% بين 2019/2018 و2022/2021**؛
- فيما يتعلق بالصحة، فقد بلغت نسبة السكان المنتسبين إلى نظام التأمين الصحي 30% **سنة 2022** بينما كانت 20% **سنة 2019**؛ وزادت نسبة الولادات المدعومة من 62% **إلى 70.4%** بين سنتي **2019 و2022**،

بينما ارتفع معدل الموارد البشرية المؤهلة لكل 10.000 ساكن من 15.4 إلى 20.3 خلال نفس الفترة.

وستجدون أدناه، لكل من المحاور الاستراتيجية الأربعة، ملخصا عن النقاط الرئيسية خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022.

ثانيا : دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن

في مجال إضفاء **التهدئة على المناخ السياسي وتعزيز المؤسسات**، فقد تحققت الإنجازات المهمة التالية:

- تعزيز التشاور السياسي بين **فخامة رئيس الجمهورية** والفاعلين الرئيسيين في الحياة العامة حول القضايا ذات المصلحة الوطنية؛

عصرنة ودعم قدرات بعض المؤسسات (الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري ومحكمة الحسابات)؛

فيما يتعلق **بالعدالة** تناولت الإصلاحات الرئيسية ما يلي:

- إصدار القانون المتضمن تنظيم مهنة المحاماة؛
- إصلاح الوضعية القانونية للقضاة وإعادة تنظيم مسارهم المهني؛
- وضع الاستراتيجية الوطنية للنفاذ إلى العدالة 2020-2024؛
- افتتاح خمسة عشر(15) مكتبا للمساعدة القضائية في جميع ولايات الوطن.

فيما يتعلق بترقية **حقوق الإنسان ومكافحة مخلفات الاسترقاق**، تم اتخاذ مبادرات شملت، على وجه الخصوص، ما يلي:

- إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- وضع استراتيجية وطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛
- وضع استراتيجية وطنية لترقية المجتمع المدني؛
- استحداث جائزة حقوق الإنسان وتعزيز اللحمة الاجتماعية.
- التكوين والتحسيس حول القوانين التي تجرم الاسترقاق والاتجار بالبشر لصالح الوكلاء العموميين والفاعلين في المجتمع المدني المعنيين بهذه القضايا.

فيما يتعلق **بحرية تكوين الجمعيات والإعلام**، تجدر الإشارة إلى:

- مراجعة قانون الجمعيات المنشئ لنظام تصريحي بدلاً من نظام للترخيص واعتماد مراسيمه التطبيقية.
- مراجعة قانون السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية .

فيما يتعلق بجانب **الدبلوماسية النشطة والاستباقية**، فقد انصبت الجهود على:

- افتتاح سفارة جديدة وممثلية في كل من الدوحة وأوسلو، وبناء مقر لسفاراتنا في أديس أبابا وممثلياتنا في أنيامي؛
- إنشاء الأكاديمية الدبلوماسية.

فيما يتعلق **بالحفاظ على الوحدة الترابية وحماية المواطن**، يمكن التنويه بالإجراءات التالية:

- المصادقة على مرسوم يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب؛
- تعزيز القدرات المهنية والعملياتية لقوات الدفاع والأمن (التجنيد، التكوين، البناء، وحدات إنتاج الذخيرة).

تمحورت **الجهود المبذولة من أجل إرساء إدارة فعالة في خدمة المواطن** حول:

- مراجعة الأمر القانوني المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية؛
- المصادقة على المرسوم القاضي بزيادة قيمة المعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين والعسكريين وكذا المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي وصرفها شهريا؛
- المصادقة على المرسوم القاضي برفع سن التقاعد للموظفين والوكلاء العقدويين للدولة إلى 63 سنة بدل 60 سنة؛
- إنشاء المجلس الأعلى للامركزية؛
- إطلاق المنصة الرقمية لتنسيق العمل الحكومي

من بين التوجيهات الرامية إلى **إبراز إشعاع حضارتنا الإسلامية** هناك :

- إعداد النصوص المنظمة لإنشاء المؤسسة الوطنية للأوقاف؛
- التكفل بتكاليف صيانة وتجهيز عشرات المساجد خاصة في الأحياء الفقيرة بالعاصمة نواكشوط واكتتاب أئمة ومؤذنين جدد.

ثالثا : اقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات وماض في طريق النمو

في مجال **الحكامة الاقتصادية والمالية والنقدية**، نلاحظ:

- تعزيز التخطيط الاستراتيجي والجهوي؛
- تعزيز وتفعيل هيئات الرقابة، بما في ذلك مراجعة مدونة الصفقات العمومية والتحديث الجاري للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إنشاء آلية للاستجابة والانتعاش الاقتصادي من خلال:
  - إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا، حصل على ما يقرب من 11.12 مليار أوقية، تم تنفيذها لغاية 8.70 مليار أوقية (78.23 %) ؛
  - تنفيذ برنامج الأولوية الموسع لرئيس الجمهورية 2020-2022، الذي تم تمويله بمبلغ 24.2 مليار أوقية، وتم تنفيذه بنسبة 55%.

فيما يتعلق بتنمية **القطاعات الإنتاجية للاقتصاد**، فقد تركزت الإنجازات بشكل خاص على:

- مراجعة مدونة العمران؛
- إنشاء نظام جيو ديسيك وجرد بأسماء المواقع ذات المرجعية الجغرافية والمسكونة في عدة ولايات؛
- حماية مدينتي نواكشوط ونواذيبو من التوغلات البحرية وبناء هياكل عبور على الساحل؛
- وضع استراتيجية للمحتوى المحلي للنشاطات في مجال النفط والغاز والمعادن؛
- عصرنة السجل المساحي المعدني ووضعه على الإنترنت؛
- إنشاء شركة معادن لتأطير النشاط الأهلي وشبه الصناعي لتعدين الذهب ؛
- وضع الخطة الرئيسية للغاز؛
- استكمال أشغال البناء وتفعيل ميناء انديغو وبدء أشغال إحياء البنية التحتية وتشغيلها؛

- استصلاح واستغلال 933 4 هكتارا من المساحات المروية الجماعية وبدء الأشغال على مساحة 11847 هكتارا ؛
- ترميم 349 7 هكتاراً من الأراضي الزراعية - الحرجية - الرعوية وإنشاء 42 مزرعة أهلية مندمجة لصالح النساء الريفيات على طول مسار السور الأخضر العظيم وفك العزلة عن مناطق الإنتاج ؛
- بناء 55 سداً و93 آلية مختلطة للزراعة المطرية؛
- الزيادة المعتبرة في اعتمادات الميزانية المخصصة لصحة الحيوان؛
- بناء خمس (5) مزارع مندمجة لتحسين السلالات وإنتاج الحليب؛
- إنشاء عدة وحدات صناعية في مختلف المجالات (الصناعات الغذائية والمنسوجات والأعلاف... إلخ) ؛
- إصدار قانون حماية المستهلك؛
- بدء أعمال بناء قرية للصناعة التقليدية وثلاثة (03) مواقع سياحية لدى الحظيرة الوطنية لحوض آرغين (إيويك ومامغار وتيسيت)؛
- إنشاء مدرسة للفندقة والسياحة وتكوين عشرات الشباب في مجال المهن السياحية ؛
- وضع سياسة بيئية في مجال النشاطات الصناعية والحرفية.

في مجال **البنى التحتية الداعمة للنمو** تركزت الجهود على :

- المصادقة على مدونة الكهرباء ؛
- إعداد مشروع مراجعة القانون المتضمن تصنيف شبكة الطرق ؛
- استكمال أشغال إنجاز محطة لتوليد الطاقة الهوائية في بولنوار بقوة 100 ميغاوات؛
- تعزيز برامج كهربة وتوسعة الشبكات بحيث مكنت من توفير الكهرباء لصالح 480.000 نسمة؛
- استكمال أشغال تزويد مدينتي لعيون وجيكني بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من الظهر؛
- توسيع نطاق برنامج الصرف الصحي في نواكشوط ليشمل المناطق الأكثر حرمانا ووضع برنامج للصرف الصحي في المناطق الريفية ؛
- إعادة بناء 437 كلم من الطرق المعبدة في الداخل وإعادة تأهيل 50 كلم من طريق نواكشوط - بوتليميت ، إضافة إلى شق 106 كلم من الطرق الحضرية.
- تشغيل المحطة الطرفية للحاويات بميناء نواكشوط المستقل؛
- إنشاء 1700 كم من كابلات شبكة الاتصالات الوطنية.

من بين الإجراءات المتخذة للنهوض **بالقطاع الخاص التنافسي** يمكننا ذكر ما يلي:

- مراجعة المدونة التجارية ومدونة الإجراءات ؛
- تجديد الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- إنشاء وتفعيل وكالة لترقية الاستثمارات في موريتانيا.

فيما يتعلق ب**ترقية العمل اللائق للجميع**، يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

- تنفيذ برامج خاصة للتشغيل مكنت من خلق آلاف فرص العمل وتمويل العديد من المشاريع الجديدة، وإنشاء "شبابيك للتشغيل" في كل ولاية ودعم المقاولة؛
- توقيع اتفاقية مع شريك في التنمية دعما ومؤازرة لريادة الأعمال لصالح 2 000 مستفيد من النساء

والشباب من ولايتي لعصابة وغيديماغة ، واتفاقية أخرى مع الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين تتعلق باستحداث 6 000 وظيفة مما مكن من خلق 2 000 فرصة عمل في مجال النقل و المخابز والفندقة؛

- إنشاء وتفعيل الصندوق الوطني للتشغيل.

رابعا : تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية المنسجمة

فيما يتعلق بوضع **نظام تعليمي فعال** فقد تم إحراز الكثير من التقدم على طريق إنشاء مدرسة جمهورية ناجعة وشاملة من خلال :

- استحداث دار لنشر "القرآن الكريم"؛
- إصدار جائزة رئيس الجمهورية لحفظ وفهم المتون المحظرية؛
- بناء تسع (9) رياض أطفال عمومية جديدة واكتتاب 150 مربية؛
- المصادقة على قانون التوجيه للنظام التربوي الوطني؛
- إنشاء المجلس الوطني الأعلى للتعليم؛
- تسلم 1.400 فصل وبدء الأشغال في 1.200 آخر؛
- اكتتاب 8.040 مدرس والتكوين المستمر لـ 9 000 مدرس؛
- دعم برنامج الكفالات المدرسية الذي يستفيد منه 190.000 تلميذ في 370 مدرسة؛
- وضع برنامج لتوزيع الزي المدرسي على 150 مدرسة؛
- زيادة كتلة الرواتب الخاصة بالمدرسين بنسبة 30%؛
- استحداث أكثر من 750 لجنة لتسيير المؤسسات المدرسية؛
- تفعيل المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي وافتتاح العديد من المدارس والمعاهد و مراكز التكوين المتخصصة ؛
- تكوين أكثر من 14500 شاب ومنحهم شهادات في مجال البناء والأشغال العمومية؛
- تطوير الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في أفق 2030؛
- وضع استراتيجية لأفق 2026 خاصة بالبحث العلمي والابتكار؛
- إنشاء صندوق لتمويل البحث.

فيما يتعلق بوضع **نظام صحي جيد في متناول الجميع** تركزت الجهود على :

- وضع برنامج لتأمين صحي شامل ؛
- تخفيض التكلفة الجزافية للحمل بنسبة 55% بالنسبة للحوامل ؛
- بناء مستشفى في سيليبابي وتوسيع المستشفى الوطني بالإضافة إلى بناء وتجهيز 47 منشأة صحية؛
- دعم القدرة التخزينية لمركزية شراء الأدوية الأساسية والمستهلكات الطبية ؛
- توفير الأدوية الأساسية عالية الجودة في إطار نظام الميسر.

تشجيع **المشاركة المدنية وفتح المزيد من الآفاق** أمام الشباب وذلك من خلال استحداث برنامج للخدمة المدنية التطوعية "وطننا".

أما زيادة **الوعي عن طريق الرياضة والترفيه** فقد تجسدت من خلال بناء / إعادة تأهيل بعض الملاعب التي يوجد بعضها في نواذيبو ونواكشوط وبوغى وروصو ودور للشباب بالإضافة إلى استصلاح فضاءات للشباب.

خامسا : مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته

فيما يتعلق **بتثمين التراث الثقافي**، تتمثل النشاطات الرئيسية التي تم إطلاقها فيما يلي:

- إصلاح وإعادة هيكلة مهرجان المدن القديمة الذي أصبح يعرف بمهرجان مدن التراث؛
- تسجيل المحاظر كتراث إسلامي ودعم مكتبات المخطوطات الأسرية في المدن القديمة الأربعة.

تتعلق النشاطات المنفذة في **إطار خطة التضامن الوطني والإنصاف - خطة إنصاف**، التي انطلقت سنة 2022 من أجل دعم الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة الاجتماعية من خلال العمل المدني بما يلي:

- مسك سجلات على مستوى النيابة لمتابعة الشكاوى وأحكام الإدانة من أجل توثيق ونشر الأحكام المتعلقة بالمساس بالوحدة الوطنية.
- إلزام السلطات العمومية والقضائية بأخذ زمام المبادرة للبحث عن حالات التمييز أو الاستغلال التعسفي أو العنف الجسدي واللفظي ومقاضاة مرتكبيها ؛
- وضع خطط جهوية لمكافحة التمييز.
- تعيين وسطاء (مصلحين) أكفاء للإصلاح بين الناس على المستوى المحلي واللامركزي في إطار عملية وضع آليات إقليمية لتسوية النزاعات قبل اللجوء للقضاء؛
- انطلاق عملية إعادة تنشيط الكشافة الموريتانية لتعزيز الانتماء الوطني والمواطنة.
- إدخال دروس في الثقافة المدنية على المستويين الأساسي والثانوي ؛
- إنشاء آلية وطنية لتمويل الاتحادات والأندية الرياضية والثقافية ، وخطة دعم للأكاديميات الرياضية وتنمية المواهب لدى الشباب (تم تمويل 17 أكاديمية بينما 25 هي الآن قيد التمويل).

تعزيز سياسة الحماية الاجتماعية من خلال:

- إنشاء مندوبية للتضامن الوطني ومحاربة الإقصاء بميزانية سنوية تزيد عل 4 مليارات أوقية؛
- توسيع برنامج التحويلات النقدية المنتظمة والذي شمل أكثر من 98.200 أسرة، سنة 2022، وزيادة المبلغ المدفوع كل ثلاثة أشهر للأسر؛
- التحيين الجاري للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع؛
- إنشاء مرصد وطني لحقوق المرأة والفتاة؛
- إعداد الإستراتيجية الوطنية لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة 2022-2026؛
- إنشاء بطاقة المعاق التي يستفيد منها الآن مئات الاشخاص .

I - مقدمة

عبر رئيس الجمهورية، صاحب **الفخامة محمد ولد الشيخ الغزواني**، منذ اللحظة الأولى لتوليه مقاليد السلطة عن إرادته وحرصه على وضع برنامج تعهداتي موضع التنفيذ، للنهوض بالبلاد ودفعها على مسار التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولية واستمرارية، سعيا لوضع أسس صلبة للبناء قادرة على تغيير الظروف المعيشية للمواطنين بشكل ملموس.

وعلى الفور، وضع سيادته في قلب رؤيته، ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات والحريات، وتطوير اقتصاد متنوع وشامل، يخلق الثروة والوظائف، وتحسين توفير وجودة الخدمات في مجال التعليم والصحة، ومكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الوعي لدى المجتمع من خلال الثقافة والرياضة والترفيه دون إغفال حماية البيئة.

برنامج تعهداتي، الذي يعكس رؤية **رئيس الجمهورية**، يحدد الأولويات ويشكل أساس تدخلات الحكومة وفق المحاور الاستراتيجية الأربعة التالية التي هي:

1. **دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن**
2. **اقتصاد صامد في وجه التحديات وماض في طريق النمو**
3. **رأس مال بشري يعول عليه في خدمة التنمية**
4. **مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته.**

تم تقسيم هذه المحاور إلى أولويات قطاعية وخطط عمل، وتجسيدها ضمن رسالة تكليف الوزير الأول، وإعلان السياسة العامة للحكومة.

نفذت الحكومة، طيلة ثلاث (3) سنوات، برنامج **تعهداتي** في سياق تميز بشكل رئيسي بأزمة كوفيد 19 -، والحرب في أوكرانيا بعد ذلك، والتي قوضت مكتسبات اقتصادنا وكشفت بعض نقاط الضعف البنيوية فيه.
وعلى الرغم من ذلك، فإن التنفيذ الفعال لبرنامج تعهداتي من قبل الحكومة مكّن من احترام التزامات **فخامة رئيس الجمهورية** تجاه الشعب الموريتاني، من خلال العديد من التدخلات التي طالت جميع أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولا سيما تسريع تنمية القطاعات الإنتاجية ودعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز رأس المال البشري وحماية السكان الأكثر ضعفاً مع تمكينهم من الاندماج في المجال الإنتاجي.

مجلس الوزراء يوم 31 أغشت 2022

يعرض هذا التقرير الذي تم تقديمه في مجلس الوزراء بتاريخ 31 أغشت 2022، حصيلة السنوات الثلاث الأولى من مأمورية **رئيس الجمهورية**، ويستعرض الإنجازات الرئيسية التي تم تسجيلها على مستوى المحاور الاستراتيجية الأربعة (4) لبرنامج تعهداتي.

II - دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن

- التذكير بالأولويات والاهداف

الهدف العام لهذا المحور هو بذل الجهود اللازمة لتعزيز سيادة القانون، وضمان الحريات والأمن والسلم الاجتماعي، فضلا عن سهولة نفاذ جميع المواطنين الموريتانيين إلى المرافق العمومية. وفي هذا السياق، فإن الأولويات الرئيسية هي:

- تعزيز المؤسسات وإضفاء الهدوء على المناخ السياسي؛
- الحفاظ على وحدة أراضي البلاد وحماية المواطنين؛
- تعزيز الإشعاع الدولي لبلدنا؛
- تنشيط الإدارة العمومية؛
- الدفاع عن ديننا الحنيف وتعزيز قيم التسامح.

حددت الحكومة لنفسها، كأهداف رئيسية، مع مراعاة هذه الأولويات إضفاء الهدوء على المناخ السياسي وتقوية المؤسسات، وعصرنة النظام القضائي وتقويته، وضمان السيادة المطلقة للقانون، وتوطيد الحكم الرشيد، وتعزيز الأمن والسلم الاجتماعي، ودعم الحريات الفردية والجماعية، والعمل على إقامة سياسة متوازنة في مجال الاستصلاح الترابي، وإنشاء إدارة عمومية فعالة قريبة من المواطنين.

في هذا الإطار، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات والأنشطة الهامة.

الإطار I: الإصلاحات المنجزَة لدولة قوية وعصرية في خدمة المواطن

مناخ سياسي هادئ ومؤسسات قوية:
- إصدار القانون المتضمن تنظيم مهنة المحاماة؛
- إصدار القانون المتعلق بمحاربة التلاعب بالمعلومات
- إصدار القانون المتعلق بالموثقين؛
- إصدار القانون الذي يلغي ويحل محل بعض أحكام القانون رقم 021/2010 المتعلق بمحاربة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ؛
- مراجعة القانون المنظم للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية؛
- إصلاح نظام القضاة وإعادة تنظيم مسارهم المهني؛
- المصادقة على المرسوم رقم 107/2022 المتضمن إجراءات تطبيق القانون رقم 032/2018 المتعلق بمحكمة الحسابات ؛
- إعداد استراتيجية وطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛
- إعداد استراتيجية وطنية للنفاذ إلى القضاء 2020-2024؛
- إعداد السياسة القطاعية في مجال العدالة 2020-2030؛
- وضع إطار قانوني لمحاربة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا؛
- إنشاء هيئة وطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
- وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمجتمع المدني.

حماية الحوزة الترابية والمواطن:
- مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- المصادقة على المرسوم القاضي بإنشاء لجنة وطنية لمحاربة الإرهاب.

إدارة فعالة في خدمة المواطن:
- إصدار القانون رقم 019/2021 الذي يسمح بالمصادقة على الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العمومية والإدارة؛
- إصدار القانون رقم 20/2020 الذي يلغي ويحل محل بعض أحكام القانون رقم 09/93 المعدل الذي يتضمن النظام العام للموظفين والوكلاء العقدويين للدولة؛
- المصادقة على المرسوم رقم 089/2021 المتضمن زيادة معاشات التقاعد للموظفين المدنيين والعسكريين؛
- مراجعة الأمر القانوني المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية؛
- المصادقة على المرسوم رقم 106/2020 المعدل والمكمل لبعض ترتيبات المرسوم رقم 022/98 المتعلق بالنظام المشترك للمسابقات الإدارية والامتحانات المهنية؛
- المصادقة على المرسوم رقم 093/2022 الذي يعدل ويكمل بعض ترتيبات المرسوم رقم 082/2016 المعدل والذي يتضمن مواءمة وتبسيط نظام أجور الموظفين والوكلاء العقدويين للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية؛
- إنشاء مجلس أعلى للامركزية؛
- رفع سن التقاعد إلى 63 سنة؛
- الزيادة منذ فاتح يناير 2021، للمعاش الصافي بنسبة 100% لصالح أصحاب المعاشات الرسميين، ودفعها لهم شهريا و60% بالنسبة للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي؛
- إعداد استراتيجية وطنية للأمن الرقمي 2022-2025؛
- المصادقة على الأجندة الرقمية وخطتها الجاهزة 2022-2025.

تكثيف محاربة الرشوة والفساد :
- إصدار القانون رقم 024/2021 المتضمن مدونة الصفقات العمومية؛
- المصادقة على المرسوم رقم 083/2022 المتضمن تطبيق القانون رقم 024/2021 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 04/2010 المتضمن مدونة الصفقات؛
- المصادقة على المرسوم رقم 084/2022 المتضمن تنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية؛
- المصادقة على المرسوم رقم 85/2022 المتضمن تنظيم وسير عمل سلطة تنظيم الصفقات العمومية؛
- إطلاق مسار تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية

- تعزيز دولة القانون والحريات

تركزت الجهود في هذا المجال بشكل رئيسي خلال الفترة 2019-2022 على إضفاء الهدوء على المناخ السياسي وتقوية المؤسسات وعصرنة النظام القضائي وترقية حقوق الإنسان والحريات.

وفيما يتعلق بإضفاء التهدئة على المناخ السياسي وتعزيز المؤسسات، ركزت التوجيهات على الجهود التالية:

- ترقية التشاور السياسي بين **فخامة رئيس الجمهورية** والفاعلين الرئيسيين في الحياة العامة حول القضايا ذات المصلحة الوطنية.
- بناء مقر جديد لصالح المجلس الدستوري

- اعتماد أكثر من 80 قانونًا لا غنى عنها لحسن سير عمل الدولة. ويتجلى من خلال الكمية المعتبرة لهذه القوانين وأهمية محتواها مدى وجاهة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة؛
- بناء مقر جديد للجمعية الوطنية تم افتتاحه في شهر نوفمبر 2021، واكتتاب خمسة عشر (15) مستشارًا وتنظيم دورات تكوينية؛

- إعادة تفعيل الكتل البرلمانية من خلال تشكيل 20 مجموعة منها 5 مجموعات موضوعاتية و 15 مجموعة صداقة (دبلوماسية برلمانية)؛
- إعادة تنظيم ودعم قدرات محكمة الحسابات من خلال:

- ✓ اعتماد المرسوم رقم 2022-107 بتاريخ 15 يوليو 2022 المتضمن لشروط تطبيق القانون رقم 2018-032 بتاريخ 20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات ؛
- ✓ إنشاء غرفة مركزية جديدة مكلفة بتدقيق الحسابات وتسيير المؤسسات العمومية الخاضعة لنظام التسيير في القانون العام؛
- ✓ اكتتاب وتكوين أحد عشر (11) عضوًا جديدًا، وإطلاق عملية اكتتاب عشرة (10) آخرين ؛
- ✓ تحسين ظروف عمل الموظفين من خلال منح تعويضات لقضاة المحاكم ومكافآت تحفيزية لصالح جميع أعضائها؛
- ✓ إعادة تأهيل وتجهيز الغرفة الكبيرة متعددة الاستعمالات وكذا إعادة تأهيل مبنى المحكمة القديمة؛
- ✓ نشر التقارير السنوية العامة المتعلقة بعامي 2007 و2018.
- ✓ إعداد التقارير الخاصة بمشروع القانون المتضمن النظام والإعلان العام عن المطابقة لعامي 2019 و2020.

- العدالة

تم إجراء عدة إصلاحات بهدف عصرنة **النظام القضائي** وتعزيز استقلاليته، منها:

- تحديث وتعزيز الترسانة القانونية من خلال:

- ✓ إصدار قانون يقضي بتنظيم مهنة المحامين؛
- ✓ إصدار قانون يتعلق بمكافحة التلاعب بالمعلومات؛

- إصدار قانون يتعلق بالموثقين؛
- اعتماد قانون يقضي بحماية الرموز الوطنية؛
- مراجعة القانون المتضمن للجنسية والذي يسمح بازدواجيتها؛
- تحديث الإطار القانوني المتعلق بالاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين؛
- مراجعة الإطار المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- المصادقة على المرسوم القاضي بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب؛
- إصلاح الوضعية القانونية للقضاة وإعادة تنظيم مسارهم المهني؛
- إعداد مشروع المرسوم القاضي بإعادة تنظيم إدارة السجون؛
- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بإنشاء سلك خاص بحراسة السجون ومراقبتها.

- تعزيز وعصرنة النظام القضائي من خلال :

- وضع الاستراتيجية الوطنية للنفاذ إلى العدالة 2020-2024؛
- وضع السياسة القطاعية في مجال العدالة 2020-2030؛
- افتتاح خمسة عشر(15) مكتبا للمساعدة القانونية في جميع ولايات الوطن؛
- تكوين 577 قاضيا ومساعدا وموثقا وكاتب ضبط ومحام وخبير وعدل منفذ؛
- إعادة تنظيم مؤسسات السجون؛
- بناء وتجهيز أربعة (4) قصور للعدالة، بالإضافة إلى اقتناء معدات لصالح أربع (4) محاكم للمقاطعات وأربع (4) محاكم للدولة ومحكمتي استئناف تجارية ؛
- اقتناء أسطول يتكون من 21 سيارة جديدة من أجل تحسين أداء النيابة.

- حقوق الإنسان

في مجال **تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الرق**، تركزت النشاطات أساسا على:

- إصدار قانون يلغي ويحل محل بعض أحكام القانون رقم 2010-021 بتاريخ 15 فبراير 2010 المتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين؛
- وضع إطار قانوني لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا؛
- استحداث هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛
- وضع استراتيجية وطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛
- وضع استراتيجية وطنية لترقية المجتمع المدني؛
- التكوين والتوعية بشأن القوانين التي تجرم الرق والاتجار بالبشر لصالح الوكلاء العموميين والفاعلين في المجتمع المدني المعنيين بهذا الموضوع؛
- تنظيم الزيارة التي قام بها لبلادنا المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن أشكال الرق المعاصرة، والتي أشاد بعدها بالتقدم الذي أحرزته بلادنا في مجال مكافحة الرق؛
- استحداث جائزة لحقوق الإنسان وتعزيز التلاحم الاجتماعي.

- الديبلوماسية

من المسائل التي تتصدر أولويات الحكومة قضية تنشيط دبلوماسية بلادنا على المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك حماية مصالح الدولة ومصالح المواطنين الموريتانيين في الخارج. وللقيام بذلك، تركزت الإنجازات على:

- **توسعة خريطة دبلوماسيتنا من خلال:**
  - فتح سفارة وممثلية في الدوحة وأوسلو ورفع مستوى القنصلية في غينيا بيساو إلى رتبة سفارة؛
  - انضمام بلادنا إلى العديد من الهيئات الدولية كما أنها أصبحت عضوا في مختلف اللجان الدولية.

- **تشييد البني التحتية ودعم القدرات من خلال:**
  - إنشاء الأكاديمية الدبلوماسية؛
  - بناء مقر لسفارتنا في أديس أبابا وممثلية في أنيامي؛
  - البناء حاليا لمقرين لسفارتي أبو ظبي والرباط
  - تحسين الظروف المعيشية للدبلوماسيين ولسير عمل السفارات.

- **تعزيز التعاون والأمن من خلال:**
  - تنظيم الزيارات الرسمية التي يؤديها فخامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة إلى عدة دول؛
  - المصادقة على اتفاقية حزمة بناء القدرات الدفاعية مع الناتو؛
  - تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية في بلادنا؛
  - تنظيم زيارات رسمية للتعاون والصداقة و/ أو العمل في بلادنا؛
  - توقيع العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات بما يوسع مجال التعاون؛
  - مساهمة بلادنا في إرساء السلام على الساحتين الإقليمية والدولية، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون.

- الدفاع

من أجل ضمان وحدة الأراضي وحماية المواطنين وممتلكاتهم، أجرت السلطات العمومية عدة إصلاحات خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022 سعيا إلى زيادة قدرات التدخل لدى قوات الدفاع والأمن. وهكذا: على مستوى **القوات المسلحة**، تركزت الجهود على:

- تعزيز القدرات المهنية والعملياتية من خلال اكتتاب عناصر جديدة، والتدريب المستمر للعسكريين وتحسين ظروفهم المعيشية عن طريق خلق ودادية للقوات المسلحة؛
- تحويل المدرسة العسكرية المشتركة إلى أكاديمية والمدرسة الوطنية للأركان إلى كلية وطنية للقيادة والأركان؛
- بناء مقر جديد لوزارة الدفاع الوطني؛

- بناء وحدات لتصنيع الملابس والأحذية والسترات الواقية من الرصاص؛
- يجري بناء وحدة للصناعة العسكرية من أجل إنتاج الذخائر ذات العيار الصغير؛
- اقتناء معدات للمراقبة البحرية للسفن (رادارات وطائرات بدون طيار وأسلحة متطورة)؛
- إنشاء مركز عملي لإدارة العمليات الأمنية والحفاظ على النظام العام؛
- تعزيز القدرات المهنية والعملياتية لقوات الدرك الوطني من خلال تنظيم دورات تكوينية متخصصة واقتناء بعض المعدات؛
- تنفيذ استراتيجية لمراقبة التراب الوطني ومكافحة الهجرة غير الشرعية بطريقة تأتي بنتائج ملموسة (الإبعاد نحو الحدود لأكثر من 7 000 أجنبي في وضع غير قانوني وتفكيك 73 شبكة لتهريب المهاجرين).

- الداخلية

فيما يتعلق بالأمن الداخلي، فقد كانت النشاطات على النحو التالي:

- بناء ثلاث مفوضيات شرطة (أكجوجت، كيهيدي، ازويرات) ، وسبع عشرة (17) مفوضية شرطة ولواء للقصر في نواكشوط الغربية؛
- إنجاز مشروع مراقبة مدينة نواكشوط؛
- اكتتاب 1350 طالب ضابط شرطة وثلاثة (3) أطباء؛
- إطلاق عملية تزويد الشرطة بمختبر متعدد الوظائف للتحليل الجيني والكشف عن المواد المحظورة أو الخطرة.

فيما يتعلق بالأمن المدني، كانت النشاطات على النحو التالي:

- إعادة تنظيم المديرية العامة للحماية المدنية التي أصبحت المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات مع توسيع صلاحياتها وتغيير تنظيمها؛
- بناء ثكنة في النعمة؛
- ترميم مراكز النجدة في الميناء وتيارت وألاك ونواذيبو وكيهيدي وثكنة روصو؛
- اكتتاب 230 عنصرًا جديدًا لصالح المديرية العامة للأمن، ليصل عدد المكتتبين إلى 518 عنصرًا في عام 2022 مقابل 296 عنصرًا في عام 2019.

فيما يتعلق بالحرس الوطني، فإن أهم النشاطات التي تمت في هذا المجال هي :

- بناء أربعة (4) مراكز قيادة (مجموعة الأمن الخاصة رقم 3 بعرفات والمجموعة الجهوية رقم 6 في أطار والسرية الخاصة ولواء شرطة الكلاب في نواكشوط)؛
- بناء وتجهيز مدرج يتسع لـ 200 مقعد بهيئة الأركان العامة؛
- اكتتاب 661 طالبًا حرسًيا ، منهم 80 طالبًا للمجموعة المتنقلة ؛
- إنشاء مدرسة ذات طابع جهوي لتكوين ركاب الجمال.

فيما يتعلق بالسلامة على الطرق، تحققت الإنجازات التالية:

- اقتناء معدات مكونة من كاميرات صغيرة محمولة لصالح الموظفين المكلفين برقابة الطريق ورادارات على مستوى الأعمدة الموضوعة خارج المدينة لرقابة سرعة السيارات؛
- إنشاء نظام لتحديد الموقع وتركيبه على السيارات وكذا كاميرات المراقبة؛
- إنشاء وتجهيز شركة خاصة للتدخل السريع.

- حرية التجمعات والإعلام

وفيما يتعلق **بحرية التجمعات والإعلام**، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- مراجعة قانون الجمعيات واعتماد مراسيمه التطبيقية؛
- مراجعة القانون الذي يحكم السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية ويدعم حرفية الصحافة وتوسيع صلاحيات هذه المؤسسة؛
- الإعداد حاليا لقانون يتضمن القانون الأساسي للصحفي المهني؛
- زيادة معتبرة في الغلاف المالي المخصص لصندوق دعم الصحافة الحرة حيث أصبح 33 مليون أوقية جديدة سنة 2022 بدلا من 20 مليون أوقية جديدة سنة 2019 ؛
- توسيع التغطية الإعلامية على الصعيد الوطني من خلال إنشاء خمس (5) محطات إذاعية (مقامة وامبود وباسيكنو وكنكوصة واشكات) ، وقناة تلفزيونية حرة "المدينة".

- اللامركزية

في مجال **اللامركزية**، تناولت النشاطات التالية، على وجه الخصوص:

- مراجعة الأمر القانوني المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية؛
- إنشاء المجلس الأعلى للامركزية؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية؛
- وضع اتفاقيات لنقل الصلاحيات بين الدولة والمجالس الجهوية ودعم قدرات البلديات والفاعلين في اللامركزية؛
- بناء وتسليم مقرات خاصة بالمجالس الجهوية (نواذيبو، سيليبابي، كوركول، أطار، لعيون، النعمة، تجكجة)؛

- إستمرار أعمال البناء في مقرات للمجالس الجهوية في كيفة وازويرات وأكجوجت؛
- إطلاق برامج التنمية المحلية والمبادرات البلدية لصالح الجماعات الإقليمية (المناطق والبلديات): تم تنفيذ أكثر من 270 مشروعا منها ما هو قيد الإنجاز أو في طور الإعداد لصالح البلديات وخاصة في ولايات الحوض الشرقي، والحوض الغربي، وغيديماغة ؛
- صياغة برنامج للتنمية متعدد القطـــاعات ومندمج في المناطق الواقعة على الشريط الحدودي (غيديماغة والحوض الشرقي) ؛
- تعبئة التمويل من أجل التنمية الجهوية للحوض الشرقي (نوفمبر2021)؛
- سن عقد اجتماعات دورية بين اتحادات عمد البلديات ورؤساء المجالس الجهوية.

- استصلاح الأراضي

فيما يتعلق **باستصلاح الأراضي**، تركزت الجهود على:

- وضع الخطة الرئيسية للتنمية العمرانية؛
- وضع المخطط العام لنواكشوط ومخططات تقسيم 13 مدينة أخرى.

- الوظيفة العمومية

فيما يتعلق بإعادة **تنظيم الوظيفة العمومية** فقد تركزت الجهود على تحديث الإطار القانوني، لا سيما من خلال:

- إصدار القانون رقم 2021-019 الصادر بتاريخ 6 أغشت 2021 الذي يسمح بالتصديق على الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العمومية والإدارة؛
- إصدار القانون رقم 2020-20 الصادر بتاريخ 6 أغشت 2020 الذي يلغي ويحل محل بعض أحكام القانون رقم 1993-09 الصادر بتاريخ 18 يناير 1993، المعدل والمتضمن للقانون العام الأساسي للموظفين ووكلاء الدولة العقدويين ؛
- اعتماد المرسوم رقم 2021-089 الصادر بتاريخ 18 مايو 2021 المتضمن زيادة المعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين والعسكريين؛
- اعتماد المرسوم رقم 2020-106 الصادر بتاريخ 7 أغشت 2020 الذي يعدل ويكمل بعض ترتيبات المرسوم رقم 1998-022 الصادر بتاريخ 19 أبريل 1998 المتعلق بالنظام المشترك للمسابقات الإدارية والامتحانات المهنية ؛
- اعتماد المرسوم رقم 2022-093 بتاريخ 17يونيو 2022، الذي يعدل ويكمل بعض أحكام المرسوم رقم 2016-082 تاريخ 19 أبريل 2016 ،المعدل ، والقاضي بمواءمة وتبسيط نظام الأجور للموظفين والوكلاء العقدويين للدولة ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري.

- عصرنة الإدارة

تم تنظيم أنشطة مهمة خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022 بهدف عصرنة الإدارة وتعزيز قدراتها، شملت :

- مراجعة الأمر القانوني المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية ؛
- اعتماد المرسوم القاضي بتشكيل وسير عمل المجلس الوطني للحوار الاجتماعي؛
- اعتماد المرسوم الذي يرفع إلى 63 سنة سن تقاعد الموظفين ووكلاء الدولة؛
- زيادة مبلغ صافي المعاش بنسبة 100% ، اعتبارا من فاتح يناير 2021 ، لصالح أصحاب المعاشات النظاميين ، بالإضافة إلى دفعها شهريا وفقاً للقوانين المعمول بها؛
- زيادة مبلغ المعاش بالنسبة للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي بنسبة 60% اعتباراً من فاتح يناير 2021؛
- إطلاق عملية نزع الطابع المادي عن بعض الإجراءات المتعلقة بالمصالح التابعة لوزارة المالية؛
- مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بأسلاك التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والتعليم الأساسي والثانوي؛
- إطلاق المنصة الرقمية لتنسيق العمل الحكومي؛
- إطلاق عملية إقامة نظام عصري لتسيير أملاك الدولة؛
- بناء/تأهيل ثلاثة عشر (13) مبنى إداريا؛
- إنشاء سلطة لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي؛
- وضع استراتيجية وطنية للأمن الرقمي للفترة 2022-2025؛
- وضع برنامج للإصلاحات القانونية والتنظيمية بهدف تشجيع ظهور سوق تنافسي للاتصالات موات للاستثمار؛
- اقتناء نظام التداول بالفيديو خاص بالشبكة الداخلية الحكومية يسمح للحكومة بعقد اجتماعاتها بأمان تام وبسهولة وبالوتيرة اللازمة وفي الظروف المثلى ؛
- إنشاء منصة استضافة جديدة لتطبيقات الحكامة الرشيدة الإلكترونية لتعزيز قدرات استضافة التطبيقات وأنظمة المعلومات.
- إنشاء بيئة للعمل الرقمي " Microsoft-Modern Desktop " لتمكين وكلاء الدولة من العمل والتعاون بسهولة وبكل أمان تام.
- تطوير تطبيق للتسيير الآلي لمجلس الوزراء ومتابعة قراراته.
- تطوير منصة للتبادل بين أعضاء الحكومة تتيح التعاون الأمني الكامل بين أعضاء الحكومة وإعداد ومتابعة قرارات اللجان الوزارية المشتركة.
- وضع مكاتب خدماتي داخل الإدارات؛
- اقتناء الأجهزة والمعدات المعلوماتية الضرورية لوضع نظام للمؤتمرات عبر الفيديو يربط جميع الولاة بالإدارة المركزية التابعة لوزارة الداخلية واللامركزية؛
- إنشاء ست (6) مقاطعات حدودية جديدة من أجل إحكام الشبكة الإقليمية وتقريب الإدارة من السكان؛

- بناء مساكن ومكاتب لولاة نواكشوط الغربية ونواكشوط الشمالية وأكجوجت؛
- توسعة وتأهيل مساكن والي لعصابة ووالي لبراكنة وثلاث مقاطعات أخرى داخل البلاد؛
- بنـاء مكاتب ومسـاكن في 14 مقاطعة وكذلك بناء عمارتين 9 + R للاستخدام كمكاتب بسعة 550 مكتبًا إداريًا ومركز حدودي عند الكم 55 على طريق نواذيبو؛
- إنشاء أسلاك جديدة لموظفي الشرطة البيئية والشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي والتجارة والرقابة الاقتصادية؛
- العصرنة الجزئية لنظام التسيير المدمج للسكان والأوراق المؤمنة التي أعطت نتائج إيجابية (6.672 حالة تم علاجها، و 3 754حالة كانت موضوع بطاقات تعريف نهائية والحصول على أرقام وطنية)؛
- بناء ثمانية عشر(18) مركزا لاستقبال المواطنين بشأن الحالة المدنية؛
- إجراء دراسات قبل تسليم وثائق الحالة المدنية عبر الإنترنت، ودفع رسوم الطوابع عبر الإنترنت، والتفويض الإلكتروني للحصول على تأشيرات فورية (مشاريع تجريبية قيد التنفيذ)
- ربط الوكالات الجهوية الرئيسية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمقره في نواكشوط.
- افتتاح العديد من الخدمات الطبية المعززة للمكتب الوطني للطب المهني في نواكشوط والزويرات ونواذيبو وأكجوجت؛
- استكمال إصلاح تسيير القوى العاملة بالميناء عن طريق التسوية النهائية لمشكلة عمال الرصيف من خلال السماح لهم بالتمتع بحقوقهم في التقاعد والتأمين الصحي.

- الشؤون الإسلامية

يتمثل الهدف الرئيسي هنا في الحفاظ على القيم السامية لديننا الحنيف وتعزيزها، والتي هي السلام والتسامح والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، فإن النشاطات الرئيسية التي تم تنفيذها هي على النحو التالي:

- وضع العديد من النصوص الخاصة بإنشاء مؤسسة الأوقاف الوطنية (الوضعية القانونية للموظفين والنظام الداخلي والهيكل التنظيمي ودليل الإجراءات)؛
- وضع المخطط الهندسي للمسجد الكبير بنواكشوط؛
- تحسين الظروف المادية والمالية

الإطار2: إجراءات تحسين الظروف المادية والمالية للمساجد والأئمة

- ✔ التكفل بالسداد السنوي لفواتير الماء والكهرباء والصيانة للمسجد السعودي، و136 مسجدا خلال 2020و2021 على مستوى ولايات نواكشوط وخاصة الأحياء الأكثر فقرا.
- ✔ منح مخصص سنوي قدره 17.000.000 أوقية للاتحاد الوطني للأئمة الموريتانيين؛
- ✔ اكتتـــاب 400 إمام و400 مؤذّن عبر مسابقة عام 2020 حيث أصبحوا يتقاضون رواتب شهرية ويستفيدون من التأمين الصحي؛
- ✔ دعم أئمة المساجد من خلال توزيع كميات كبيرة من المنتجات الغذائية في إطار برنامج إفطار صائم المعلق منذ سنة 2015 والذي استفاد منه حوالي1000 إمام سنة 2021 و3 000إمام سنة 2022؛

للمساجد والأئمة (راجع الإطار1)

- إنشاء سوق في نواكشوط يضم 17 مغسلة للسيارات و6 حوانيت و7 مستودعات وهو ما ولد موارد مالية لصالح المؤسسة الوطنية للأوقاف؛
- دعم مادي للمجمع الإسلامي بنيامي، والذي بدأ تشغيله في عام 2020.
- افتتاح مركز للدراسة عن بعد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- في مجال محاربة الأمية، تم افتتاح 121 400 فصلاً دراسيًا خلال الأعوام 2020 و2021 و2022، لصالح ما يقارب 10 000 أمي، يشرف عليها سنويًا 100 معلم و30 مساعدًا. تتركز هذه الفصول الدراسية بشكل أساسي في الأحياء الفقيرة.
- توقيع اتفاقيـــات: أ) لتبادل الطلاب والأساتذة مع جامعة شريف هداية اللّه الإسلامية في إندونيسيا (أكبر جامعة إسلامية عمومية في العالم). وب) التعاون مع جامعة شنقيط العصرية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهود مكافحة تطرف الشباب، تم تنظيم:

- تسجيل 500 شاب من الاحياء الفقيرة في المحاظر
- العديد من التكوينات المهنية التأهيلية قصيرة الأجل لفائدة 045 18 شابًا على امتداد التراب الوطني، لتسهيل اندماجهم في الحياة العملية.

إضافة على ذلك، الاصلاحات المهمة قيد التنفيذ.

الإطار3 : الإصلاحات الجارية لدولة قوية وعصرية في خدمة المواطن

- ✔ قانون يتضمن النظام الأساسي للصحفي المهني؛
- ✔ إنشاء وكالة لتحصيل الزكاة؛
- ✔ استراتيجية وطنية لترقية المجتمع المدني؛
- ✔ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛
- ✔ مرسوم يتضمن إعادة هيكلة إدارة السجون؛
- ✔ مرسوم يتعلق بإنشاء سلك خاص لحراس ومراقبي السجون؛
- ✔ مرسوم حول الفصل بين الوظائف السياسية والوظائف الفنية؛
- ✔ قانون حول محاربة العنف ضد النساء والفتيات

III - اقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات و ماض في طريق التطور

- **تذكير بالأولويات والأهداف:**

الهدف الرئيسي هو إنشاء بيئة مواتية لتطوير اقتصاد منتج ومتنوع، يولد المزيد من الثروة وفرص العمل. وفي هذا الإطار، فإن الأولويات الاستراتيجية هي:

- **الحصول على اقتصاد منتج ومتنوع، يولد المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة؛**
- **إنجاز بنية تحتية داعمة للنمو؛**
- **ترقية القطاع الخاص بحيث يصبح تنافسيا ومحركا للنمو؛**
- **العمل من أجل ظهور مدن منتجة؛**
- **السعي من أجل توفير عمل لائق للجميع.**

انطلاقا من هذه الأولويات، حددت الحكومة لنفسها أهدافًا تمثلت في تجديد إطار الحكامة، وتنويع الإنتاج الوطني وتطويره اعتمادا على استثمار أفضل للقطاعات التي تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وتشجيع ظهور صناعات تحويلية مع حماية البيئة، وتطوير البنية التحتية الداعمة للنمو، وتشجيع بروز مناطق قابلة للحياة، وتطوير قطاع خاص قادر على المنافسة وخلق فرص للعمل اللائق.

في هذا الإطار، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات والأنشطة الهامة

الإطار4 : الإصلاحات المنجزَة لاقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات و ماض في طريق التطور

اقتصاد منتج ومتنوع يدر مزيدا من فرص التشغيل والقيمة المضافة :
- المصادقة على قانون حول حماية المستهلكين؛
- إصدار قانون حول إنشاء الشرطة البيئية؛
- إصدار قانون حول الأمن الحيوي؛
- إعداد استراتيجية معدنية وطنية؛
- إعداد استراتيجية للمحتوى المحلي للأنشطة البترولية والغازية والمعدنية (بما في ذلك قانون توجيهي)؛
- إعداد مخطط توجيهي للغاز (Gas Master Plan) ؛
- إعداد رسالة السياسة والتخطيط لقطاع الصيد والاقتصاد البحري 2022-2024؛
- عصرنة و رقمنة السجل المعدني المسمى أيضا "السجل العقاري المرن" (Fléxi-cadastre)؛
- إنشاء صندوق لترقية التنمية الحيوانية؛

تطوير بنى تحتية داعمة للنمو:
- المصادقة على مدونة الكهرباء.

قطاع خاص تنافسي ومحرك للنمو
- مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مراجعة مدونة التجارة؛
- مراجعة مدونة الإجراءات التي جاءت بمفهوم الوساطة؛
- إنشاء مجلس أعلى للاستثمار في موريتانيا؛
- إنشاء وتفعيل وكالة لترقية الاستثمارات في موريتانيا.

عمل لائق للجميع:
- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب التي أصبحت الوكالة الوطنية للتشغيل (وكالة تشغيل)؛
- إعداد استراتيجية وطنية للتشغيل وتقديمها في خطة عمل جاهزة؛
- إنشاء وتفعيل الصندوق الوطني للتشغيل؛

مدن منتجة
- مراجعة مدونة العمران؛
- إعداد المخطط التوجيهي للاستصلاح العمراني والخطة المحلية للعمران في بلدية تفرغ زينه؛
- إعداد مخططات تقطيع 13 مدينة وتجمع سكاني وتصحيح المخطط العام لمدينة نواكشوط.

- الحكامة

لقد حددت الحكومة لنفسها أهدافًا لتحسين الحكامة الاقتصادية والمالية والنقدية مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية. وفي هذا المجال، تم تنفيذ عدة إجراءات، منها:

. الحكامة الاقتصادية

فيما يخص الحكامة الاقتصادية تناولت النشاطات

- ✓ تعزيز التخطيط الاستراتيجي الوطني والجهوي من خلال:
  - التقييم العام لتنفيذ خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: 2016-2020؛
  - إنشاء نظام متابعة وتقييم لبرنامج استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
  - وضع خطة العمل الثانية لبرنامج استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025 مع مراعاة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتعهدات رئيس الجمهورية والاستراتيجيات القطاعية؛
  - إعداد الإستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك لثماني (8) ولايات في البلاد مع خطط عمل تتماشى مع مدة خطة عمل البرنامج 2021-2025 ؛
  - تنظيم طاولة مستديرة في مدينة النعمة حول تمويل تنمية ولاية الحوض الشرقي.
- ✓ مراجعة مدونة الصفقات العمومية واعتماد نصوصها التطبيقية بهدف احترام المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون الصفقات العمومية والشفافية والمنافسة والمساواة في النفاذ إلى الصفقات والمعاملة المتساوية؛
- ✓ ترقية قطاع خاص تنافسي ومحرك للنمو؛
  - مراجعة المدونة التجارية من أجل تبسيط الإجراءات وإدماج عنصر العدالة التجارية؛
  - مراجعة مدونة الإجراءات المتضمنة للوساطة؛
  - مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعداد 10 مشاريع هيكلية مخصصة لتمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
  - إنشاء عدة أطر وأدوات للتشاور بين القطاعين العام والخاص (المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا، وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا) ؛
  - انضمام بلادنا لصندوق التضامن الأفريقي سمح للشركات الخاصة بالنفاذ إلى آلية تأمين تسهل حصولها على الاعتمادات؛
  - تبسيط النظام الضريبي من خلال إنشاء ضريبة على الشركات بالنسبة للشخصيات القانونية، وضريبة على أرباح الأعمال بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، مستبدلا ومدمجا ضريبة الأرباح والضريبة الجزافية؛
  - تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات، وخفض تكاليف عوامل الإنتاج من خلال زيادة عرض الطاقة ذات الجهد المتوسط ، وزيادة سعة الإنترنت المتاحة؛

- إطلاق تطبيق الخدمة عن بعد الذي يسمح للشركات بتقديم إعلاناتها عبر الإنترنت، وبالتالي خفض تكاليف الوساطة.

- اعتماد سلسلة من القوانين التي تشجع مناخ الأعمال: القانون الذي ينظم الخدمات ووسائل الدفع الالكتروني ونصوصه التطبيقية؛ قانون أساسي يعزز استقلالية العدالة التجارية وتخصصها؛ قانون مراجعة قانون الأوراق المالية المنقولة؛
- وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات 2020-2030.
- إعادة هيكلة المكتب الوطني للإحصاء، الذي أصبح الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، مع تزويده بالموارد المالية والبشرية المناسبة؛
- إطلاق عمليات مهمة لإثراء النظام الإحصائي الوطني: إجراء المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر؛ الإحصاء، قيد الإنجاز، لأملاك الدولة؛
- وضع أدوات للاستجابة والانتعاش لصندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة جائحة كورونا، بغلاف مالي يقارب 6 مليارات أوقية جديدة لتمويل خطة المساعدة الاجتماعية التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية في خطابه للأمة في 25 مارس 2020. وقد أتاح هذا الصندوق التكفل بالتوريدات الطبية، ومساعدة الأسر الضعيفة، ودفع فواتير المياه والكهرباء، وبناء مخزون للأمن الغذائي، وتقديم الدعم لقطاعي الاقتصاد المصنف وغير المصنف. وقد أشرفت على تنفيذ هذا الصندوق، الذي تحقق بنسبة تقارب 92,6%، لجنة تضم جميع القوى الحية للأمة، وتخضع لرقابة دورية من قبل الأجهزة الرقابية؛
- برنامج الأولوية الموسع **لرئيس الجمهورية** (2020-2022)، والذي يهدف إلى التخفيف من تأثير الأزمة في إطار مقاربة موحدة للانتعاش الاقتصادي. ويتوفر هذا البرنامج على غلاف مالي قدره 24.2 مليار أوقية جديدة) 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي (وقد تم تنفيذه بنسبة 55 %، واستفادت منه بشكل خاص البنية التحتية لدعم النمو، وتحسين العرض الاجتماعي، ودعم الطلب بالإضافة إلى التشجير وإنشاء فرص عمل تراعي البيئة. كما مكن من تسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ودعم تنمية القطاع الخاص الوطني، مع تعزيز الانتعاش الاقتصادي؛

• الحكامة المالية

فيما يتعلق بالحكامة المالية تركزت التدخلات على:

- تعزيز وتنشيط هيئات الرقابة بمراجعة الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم محكمة الحسابات، وإلحاق المفتشية العامة للدولة برئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى الموارد البشرية والمادية الهامة التي تم تخصيصها لها؛
- المحـافظة على الموارد وتعزيز الرقـابة عليها، لاسيـــما من خلال مراجعة إطار الجودة المحاسبية، وتطوير خرائط المخاطر المحاسبية، ومكافحة الغش، وتنظيف دوائر الإنفاق، وتجديد النظام المعلوماتي للميزانية والمحاسبة، وتكييف النظام مع متطلبات القانون

العضوي المتعلق بقانون المالية (LOLF) مع ترابط وتفاعل مكوناته مع بعضها البعض (الرشاد، سيدونيا، وجباي، و أرقام وتحاليل) ؛

- إطلاق عملية تنفيذ القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية، والذي يقدم طريقة لتسيير المالية العامة تضمن قدرًا أكبر من الشفافية ومساءلة المسيرين وأكثر توجهاً نحو النتائج؛
- التحديث، قيد التنفيذ، للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تقييم أنظمة تيسير المالية العامة (ميزانية الدولة والاستثمارات العمومية وإدارة الضرائب) وفق المنهجيات الدولية؛
- التحضير، حاليا، لإطار للميزانية وإطار للإنفاق متوسط الأجل يحدد التوجهات الرئيسية للميزانية للسنوات الثلاث (3) القادمة، مما يضمن استدامة الإنفاق العام وتعزيز الشفافية في تخصيص الموارد، بما يتفق مع الأهداف والأولويات الاستراتيجية للبلد؛
- التحضير، حاليا، لمقرر يحدد شروط الإدارة في ائتمان الالتزام وائتمان الدفع، من أجل برمجة أفضل متعددة السنوات للاستثمارات العامة.

• الحكامة النقدية

في مجال الحكامة النقدية، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- المحافظة على سياسة نقدية حكيمة تهدف إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي؛
- الرقابة المستمرة للسيولة المصرفية، من خلال عمليات تسيير السيولة من أجل امتصاص فائض السيولة الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- تسيير محكم لسعر الصرف والاحتياطات.

• النتائج الاقتصادية

فيما يتعلق بتوازنات الاقتصاد الكلي والميزانوي، أتاح برنامج الإنعاش الموحد مع الالشكل 1: معدل النمو الحقيقت الملائمة لتسيير الاقتصاد الكلي والمالية العامة، الحصول على نتائج مشجعة:

- فبعد تباطؤ طفيف (-0.9%) لوحظ في عام 2020، جراء جائحة كوفيد- 19، شهد النشاط الاقتصادي انتعاشًا ملحوظًا في عام 2021 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمة حقيقية مقدرة بـ 2.4%، ويرجع الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى الاستثمار وفعالية إجراءات التخفيف والانتعاش التي تنفذها الحكومة. وسيكون زخم هذه الزيادة أكثر استدامة في عام 2022 (مع نمو متوقع بنسبة 4.5%) ؛

الشكل 1: معدل النمو الحقيق

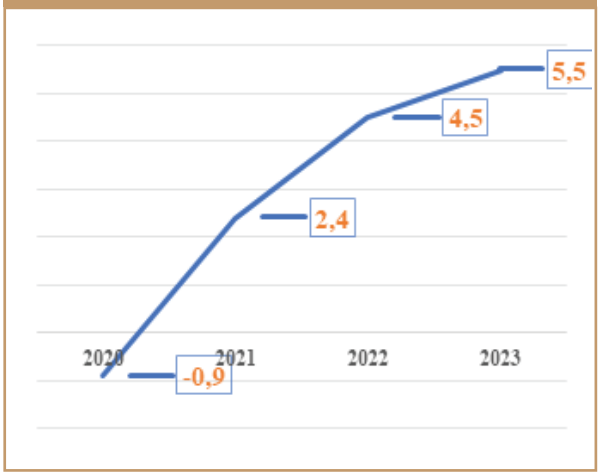

- ارتفع معدل التضخم (المتوسط السنوي) من 2.4% في عام 2020 إلى 3.5% في عام 2021، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومع ذلك، فقد ساعدت فعالية التدخلات الحكومية في احتواء ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية (المواد الغذائية والصحة)؛
- مكنت السياسة النقدية المطبقة من ضمان استقرار سعر الصرف من خلال التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، مع الحفاظ على الاحتياطيات عند مستوى مريح.
- على الرغم من الزيادة الحادة في أسعار الطاقة والغذاء على المستوى الدولي، فقد تم تمويل عجز الموازنة الجارية دون التأثير على مستوى مخزون العملات.
- سجل الرصيد الكلي للموازنة فائضا في عامي 2020 و2021 بنحو 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 1: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي 2019-2022.

	2019	2020	2021	2022
النمو الحقيقي بالنسبة المئوية %	5,6	-0,9	2,4	5,9
التضخم %	2,3	2,4	3,5	3,5
عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-11	-12	-12	-12

- سجل إجمالي الإنفاق زيادة مستمرة أوصلته إلى 25,9 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل 18.2% في عام 2020، وذلك بسبب زيادة الاستثمارات الممولة من الموارد الخاصة والتحويلات الجارية، مما يعكس حجم سياسات الانعاش والاستجابة وبالتالي تجسيد التزامات فخامة رئيس الجمهورية لصالح الفئات الأكثر ضعفاً وموظفي الدولة والشركات.
- زادت الإيرادات المالية (باستثناء الهبات) بشكل مطرد حتى وصلت إلى 28,9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، تحت تأثير تضافر الزيادة في الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، مما عكس تحسنا للنشاط الاقتصادي وتعزيزا للطلب المحلي.
- أسفرت الجهود المبذولة لتعبئة الموارد الخارجية عن توقيع 103 اتفاقيات تمويل خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022، بمبلغ إجمالي قدره 74.6 مليار أوقية جديدة.
- منذ أغشت 2019، تم إصدار ما مجموعه 90 شهادة استثمار، مقابل حجم استثمار معلن قدره 19.2 مليار أوقية جديدة و5500 فرصة عمل مباشرة مبرمجة؛
- كانت سياسة المديونية فعالة إذ كانت تعتمد على اللجوء إلى التمويل بشروط ميسرة وعمليات إعادة الهيكلة تعود بالنفع، وبالتالي تضمن القدرة على تحمل الديون. وفي هذا السياق، أبرمت الحكومة اتفاقية لإعادة هيكلة الديون السلبية مع الكويت (تقدر بنحو 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020)، واتفاقية إعادة هيكلة الديون مع المملكة العربية السعودية، وتحويل وديعة غير ميسرة إلى قرض بشروط ميسرة. وهكذا تم تخفيض نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 55.8% عام 2020 إلى 51.7% عام 2021.

الجدول 2: مجاميع الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019-2022

	2019	2020	2021	2022
مجموع النفقات	21,9	25,2	*25,9*	***35***
مجموع الإيرادات (باستثناء الهبات)	24,4	20,7	*28,9*	***29,3***
رصيد الميزانية الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2	2,3	*3*	***-5,7***
مجموع الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	56,5	55,8	*56,8*	***66,6***

- القطاعات الواعدة

سعت الحكومة خلال الفترة 2019-2022 إلى تعزيز القطاعات الواعدة والمولدة للنمو ولفرص العمل ؛

• المدن المنتجة

في ما يتعلق بالمدن المنتجة، تركزت الإجراءات المتخذة على:

- مراجعة المدونة العمرانية؛
- تطوير خطط الصرف الصحي في نواكشوط وبعض المدن في المناطق الداخلية من البلاد؛
- وضع نظام لمساحة الأرض (جيوديسيك) من خلال إنشاء 72 محطة جيوديسية للشبكة الأساسية (إنشاءات ومعدات بواسطة أنظمة التتبع/التحديد)، وقاعدة بيانات أسماء المواقع الجغرافية لمدينة نواكشوط وجرد جغرافي مرجعي للأماكن المأهولة في الولايات التالية: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وتكانت، واترارزة، وآدرار، وتريس زمور، وإنشيري، وداخلت نواذيبو؛
- حماية مدينتي نواكشوط ونواذيبو من التوغل البحري بتثبيت 3 هكتارات من الكثبان الساحلية؛
- إعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لإغلاق 9 ثغرات وإنشاء منشآت/هياكل العبور.
- اقتناء 46 شاحنة للتنظيف/ التفريغ المائي.
- إنشاء ستة (6) مستودعات (مقالب) قمامة.

• المعادن والبترول والغاز

في مجال قطاعات المعادن والبترول والغاز تركزت الإنجازات على:

- مراجعة الإطار القانوني للمعادن مع الإصلاح الجاري لمدونة المعادن؛
- اعتماد مشروع قانون تنظيم نشاط التنقيب الأهلي عن الذهب وتهيئة الظروف لتطويره.
- عصرنة السجل المساحي للمعادن (يسمى السجل العقاري المرن) ووضعه على الانترنت مما يتيح شفافية كاملة ومتعمقة للإمكانات المعدنية في جميع باطن التراب الوطني، مع تسهيل نفاذ

المستثمرين المحتملين إلى المعلومات المناسبة؛

- تطوير الاستراتيجية الوطنية للمعادن.

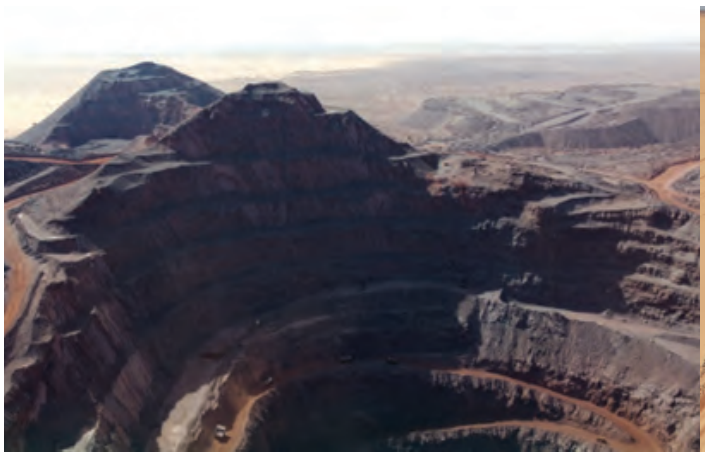

- تطوير الخطة الرئيسية للغاز والتي مكنت من التعرف على 21 فرصة استثمارية لتطوير وتثمين الغاز والبترول على المدى القصير والمتوسط والطويل وتحقيق دخل منها.
- إنشاء شركة تتولى تأطير النشاط المعدني والأهلي وشبه الصناعي والذهب (معادن).
- إعادة هيكلة المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي، الذي أصبح الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والثروة المنجمية، ليكون بمثابة مرجع فيما يتعلق بالمعلومات والدراسات في مجال المعادن بالنسبة للحكومة والمستثمرين.
- العرض المنتظم لتقارير المطابقة التي تصدرها مبادرة الشفافية في مجال الصناعة الاستخراجية.
- إجراء دراسات الأثر البيئي بشكل منهجي.
- تطوير استراتيجية المحتوى المحلي لأنشطة النفط والغاز المعادن.

- تعزيز ودعم القدرات في مجالات: الخبرة والتكوين والدراسات واقتناء المعدات لصالح مؤسسات التكوين المهني.
- إنشاء وتشغيل مركز التكوين عن بعد، والذي يجب أن يضطلع بدور مهم في بناء القدرات في كل من القطاعين العام والخاص.
- بدء المناقشات للمرحلة الثانية من مشروع السلحفاة الكبرى/آحميم GTA مع المستثمرين ولتطوير حقل بيرالله.

. الصيد

في مجال قطاع الصيد البحري، تم توجيه الإجراءات نحو:

- إعداد رسالة سياسة وتخطيط لقطاع الثروة السمكية والاقتصاد البحري 2022-2024، التي توسع استراتيجية المصايد البحرية (2020-2024) لتشمل جميع مكونات القطاع.
- إعداد خطة استصلاح مصايد أسماك كوربين (2020)، وخطة استصلاح أسماك السطح الصغيرة (قيد الاعتماد سنة 2022) ؛

- إعداد ونشر تقارير مبادرة الشفافية في مجال صيد الأسماك في قطاع الصيد البحري لسنة 2018 سنة 2020 ولسنتي 2019-2020 سنة 2021؛
- نشر التقارير السنوية للإحصاءات السمكية للسنوات (2019، 2020، 2021) ؛
- إنشاء مصنعين للتعليب (في المرحلة النهائية) و 37 معمل تجميد وانخفاض عدد مصانع الدقيق بمقدار 13 وحدة عام 2022 ؛
- البناء الجاري لمصنع تعليب أسماك السطح في المعهد العالي لعلوم البحار في نواذيبو؛
- الحظر، منذ عام 2021، لأربعة (4) أنواع من أسماك السطح الصغيرة (السردينيلا المستديرة، والاسقمري، والماكريل والبوري الأصفر) لمعالجتها وتحويلها إلى دقيق أسماك، وحصر صيد كوربين على أساطيل الصيد الساحلية الوطنية، بهدف توفيرها في السوق المحلي
- تعزيز حق النفاذ إلى موارد أسماك السطح وتصميم نموذج تسيير مؤقت لصيد أسماك الأخطبوط
- استكمال أعمال البناء وإصدار شهادات المطابقة لميناء انجاغو، وبدء أعمال خدمة هذه البنية التحتية.
- زيادة وتيرة بناء القوارب من حوض بناء السفن في موريتانيا بمعدل 10 سفن شهريًا، ليصل عدد السفن التي تم تسليمها بالفعل منذ عام 2019 إلى 123 سفينة مقابل 66 بين 2014 و 2018 ؛

- إعـداد ونشر تقـارير مبادرة الشفافية في مجال صيد الأسماك في قطاع الصيد البحري لسنة 2018 سنة 2020 ولسنتي 2019-2020 سنة 2021؛
- نشر التقارير السنوية للإحصاءات السمكية للسنوات (2019، 2020، 2021) ؛
- إنشاء مصنعين للتعليب (في المرحلة النهائية) و 37 معمل تجميد وانخفاض عدد مصانع الدقيق بمقدار 13 وحدة عام 2022 ؛
- البناء الجاري لمصنع تعليب أسماك السطح في المعهد العالي لعلوم البحار في نواذيبو؛
- الحظر، منذ عام 2021، لأربعة (4) أنواع من أسماك السطح الصغيرة (السردينيلا المستديرة، والاسقمري، والماكريل والبوري الأصفر) لمعالجتها وتحويلها إلى دقيق أسماك، وحصر صيد كوربين على أساطيل الصيد الساحلية الوطنية، بهدف توفيرها في السوق المحلي
- تعزيز حـق النفـاذ إلى موارد أسمـاك السطح وتصميم نموذج تسيير مؤقت لصيد أسماك الأخطبوط.
- استكمال أعمال البناء وإصدار شهادات المطابقة لميناء انجاغو، وبدء أعمال خدمة هذه البنية التحتية.
- زيادة وتيرة بناء القوارب من حوض بناء السفن في موريتانيا بمعدل 10 سفن شهريًا، ليصل عدد السفن التي تم تسليمها بالفعل منذ عام 2019 إلى 123 سفينة مقابل 66 بين 2014 و 2018 ؛
- تكوين 300 من الفاعلين في مجال الصيد القاري في محمودة وكنكوصة (180 صيادا قاريا و90 امرأة معالجة و30 مسيرة تعاونية).
- تحسين شروط ممارسة الصيد القاري في المحمودية وكنكوصة من خلال تجهيز الصيادين (توزيع 30 قارباً مجهزاً)، والنساء المعالجات (الصناديق المتساوية، وأرفف التجفيف، والمعدات الصغيرة ورأس المال المتداول) والمسيرين (توزيع دراجتين حراريتين ثلاثية العجلات على المحمودية).
- الفصل على مستوى امتياز/رخص صيد رأسيات الأرجل بين إجمالي الصيد المسموح به لصيد الأخطبوط (72% من حصة رأسيات الأرجل) و إجمالي كمية صيد أنواع رأسيات الأرجل الأخرى (سمك الكلمار 19% وسمك الحبّار 9%)؛

- زيادة عمليات التفريغ على الأراضي الوطنية مع تفعيل وتنشيط مينائي تانيت وانجاغو.
- الاستكمال، الجاري، لشبكة الصرف الصحي، وبناء سوق للسمك، ومصنع للثلج في سوق السمك بنواكشوط.
- بدء العمل في بناء مصنع ثلج في ميناء تانيت بطاقة 40 طن.
- إطـــلاق أعمـــال قطب التنمية المتكـــاملة عند الكم 93 (الكويشيش) ونقطة تفريغ الحمولة المستصلحة في محيجرات ؛
- البناء الجاري لمركز للأبحاث على مستوى المعهد الموريتاني للبحوث الأوقيانوغرافية ومصايد الأسماك في نواكشوط والمقر الرئيسي والمختبرات لصالح مكتب التفتيش الصحي لمنتجات الصيد والاستزراع المائي في نواذيبو ؛
- البناء الجاري لمفقسة في المحمودية.
- زيادة الكمية الإجمالية الموزعة من الأسماك من طرف الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، لتصل إلى 34700 طن من السمك) شينشار،ماكرو والسردينل الدائري (متوفرة في 386 نقطة بيع موزعة على عموم التراب الوطني في إطار عملية عون حوت الشعب)سعر رمزي 5 أوقية جديدة للكلغ (لدعم تغطية الحاجيات المحلية من السمك.

- دعم يصل إلى 66% لأسعار الأسماك بهدف التخفيف من آثار جائحة كوفيد19 -، يبلغ 1050 طناً من الاسماك(كوربين ، تأسرجال ، بومبانو ، بونيتو) لصالح الأسر ذات الدخل المتوسط في إطار عملية "أسماك" (تكلفة الدعم: 140.000.000 أوقية جديدة) ؛
- إجراء عمليات توزيع مجاني لـ 1015 طنًا من الأسماك لصالح السكان الأكثر فقرا (خلال شهر رمضان، الدعم الموسمي، إلخ).
- إطلاق أعمال البناء لمنصة تخزين تبلغ طاقتها 1000 طن في نواذيبو، و3 منصات أخرى في أكجوجت وأطار وازويرات بطاقة تبلغ 200 طن لكل منها، مما سيزيد من سعة التخزين المتوفرة لدى الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك إلى 2400 طن في عام 2022، أي ضعف مستواها في 2018 ؛
- تعزيز شاحنات النقل بين المدن التابعة للشركة الوطنية لتوزيع الأسماك باقتناء 5 شاحنات حمولة 40 طنًا، وآليات للنقل داخل المدن مكونة من 5 شاحنات مبردة، سعة كل منها 5 أطنان؛
- تعزيز مراقبة أنشطة الصيد، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإشراف على عمليات التفريغ ومراقبة الجودة الصحية للمنتجات السمكية.
- مراجعة اتفاقيات الصيد مع الاتحاد الأوروبي وشركة هونغ دونغ Hong Dong.
- بدء عملية تسجيل أسطول زوارق الصيد الصغيرة، وكذلك تنظيم مناطق إنزال المنتجات على طول الساحل.

. الزراعة

في مجال الزراعة، سمحت الإجراءات المتخذة بما يلي:

- استكمال أعمال استصلاح واستغلال 4933 هكتارا من المساحات المروية الجماعية.
- إطلاق الأشغال على مساحة 11847 هكتارا في ولايات اترارزه، ولبراكنه وغورغول، وغيديماغه) بما في ذلك 4137 هكتارا في مرحلة متقدمة.
- الإمداد المنتظم بالمدخلات الزراعية وحماية المحاصيل خلال الحملات الزراعية.
- فك العزلة عن مناطق الإنتاج بإنشاء 71 كم من الطرق والمسالك واستمرار العمل على 119 كم وإنجاز 17 معبرا.
- إطلاق برامج لتطوير وتوسعة زراعة القمح وتوفير الأعلاف.
- إعادة تنظيم وتحسين شعبة البذور.
- منح تعويضات ودعم للمزارعين الذين تضررت مساحاتهم الزراعية في عام 2020، والذين استفادوا أيضًا من الأسمدة المجانية خلال حملة موسم الأمطار سنة 2020 2021 -.
- إنشاء 55 سدا و 93 منشأة مختلطة و 475 حاجزا لصالح الزراعة المطرية بالإضافة إلى الأعمال الجارية في 71 سدا و 272 منشأة مختلطة؛ مما سمح بزيادة المساحة المزروعة خلف السدود بمقدار 10381 هكتارًا ؛
- توزيع 600 طن من البذور التقليدية و 1800 محراث تجرها الحيوانات على المنتجين بالإضافة إلى 1.138 كم من سياج الأسلاك الحديدية لحماية الحقول.

- صيانة وإزالة النباتات والأعشاب عن المحاور المائية على مسافة 159 كيلومترًا طولا وبمساحة 170 هكتارًا.
- إنجاز 662.5 هكتارا من الاستصلاحات الجديدة في مجال زراعة الخضروات لصالح التعاونيات القروية مع اقتناء 95 مضخة آلية وتوزيع 80.000 وحدة من معدات زراعة الخضروات و17 طناً من البذور و650 طناً من الأسمدة المركبة.
- إنشاء آلية للدعم الاستشاري المعزز على مستوى مختلف مناطق إنتاج الخضروات، ووضع برنامج توعية وإعلام لصالح المزارعين حول الممارسات الزراعية الجيدة، وهو البرنامج الذي سمح باستثمار ما يقرب من 7000 هكتار.

- تشييد مئات الآبار وتجهيز 457 بئراً لري ما يقرب من 23000 نخلة جديدة لفائدة السكان الأكثر ضعفاً، وإعادة تأهيل 14000 هكتار من بساتين النخيل القديمة.
- إطلاق الأعمال لإنشاء نظام مندمج لتسيير مياه الأمطار في حوض واحات وادان، وبرنامج خاص لحماية واحات امحيرث وواحات وادي سكّليل في آدرار.

- إنشاء 8 وحدات ري جماعي و41 شبكة ري بالتنقيط في مناطق الواحات.
- إنشاء 50 خزانا للمياه على مستوى ولايات آدرار وتكانت ولعصابة والحوض الغربي والحوض الشرقي.
- إنشـــاء 509 مشـــروعًا صغيرًا جديدًا وأنشطـة مدرة للدخل في مجالات حماية الحقول والبنية التحتية الزراعية، ومعدات الحفر، وإمدادات مياه الشرب، وخلق وظائف موسمية يستفيد منها جم غفير من اليد العاملة؛

- توزيـــع 11328 طنًا من المدخلات الزراعية، استفاد منها 79.396 هكتار عام 2022 مقابل 62.828 طنًا عام 2019 ؛
- دعم 451 تعاونية منتجة تعمل في مجالات الزراعة في 12 ولاية داخلية بتكلفة إجمالية قدرها 65.758.500 أوقية جديدة.
- ترميم 7349 هكتاراً من الأراضي الزراعية والرعوية على طريق السور الأخضر العظيم ؛

- إنشاء 42 مزرعة زراعية مجتمعية متكاملة لصالح المرأة الريفية على مستوى مواقع مسار السور الأخضر العظيم ؛
- خلق 19.960 فرصة عمل موسمية تراعي البيئة و 54 وظيفة دائمة تراعي البيئة لصالح سكان مسار السور الأخضر العظيم؛
- وقد مكنت هذه الإنجازات من تحقيق زيادة كبيرة في معدل تغطية الاحتياجات المحلية من الأرز، والتي ارتفعت من 80% في 2019 إلى 89% في 2021-2022، والحبوب التقليدية إلى 35%.

الشكل 2 : معدل تغطية الاحتياجات من الأرز

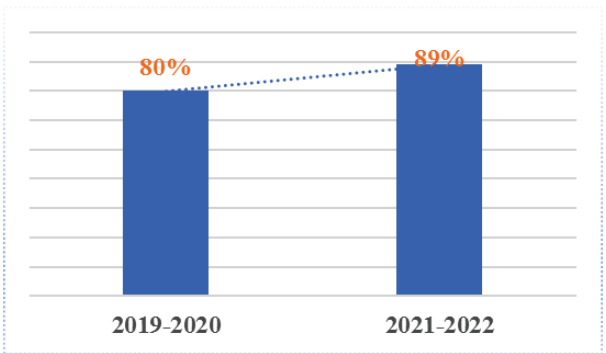

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهيكلية، بما في ذلك:

- تنمويـــة حسب الشعبة مع خطط عمل حسب الشعبة) ؛
- على مستوى شركة صونادير وستستمر على مستوى الهياكل الأخرى التابعة للقطاع بهدف تعزيز قدراتها على التدخل.
- تتعلق هذه الإصلاحات أيضًا بإطلاق عملية تفعيل قانون التوجيه الزراعي الرعوي: تمت صياغة مشروعي مرسومين ودفاتر الشروط المتعلقة بتسيير المعدات والأشغال الجماعية (السدود) وهي في طور التصديق على مستوى وزارة الزراعة.

. الثروة الحيوانية

وفي مجال قطاع الثروة الحيوانية، تم بذل جهود كبيرة، إرتكزت على:

- الزيادة الكبيرة في اعتمادات الميزانية المخصصة للصحة الحيوانية، والتي زادت من 20 مليون أوقية جديدة سنويًا خلال العقد 2009-2018 إلى 30 مليون أوقية جديدة في الفترة بين 2019-2021 ثم إلى 60 مليون أوقية جديدة في قانون المالية لعام 2022 ؛
- إنشاء صندوق لترقية تنمية الثروة الحيوانية بغلاف مالي قدره 800 مليون أوقية جديدة ؛
- إنشاء خمس (5) مزارع مندمجة لتحسين السلالات وإنتاج الألبان.
- دعم 87 منميا من أجل زراعة الأعلاف على مساحة تزيد عن 500 هكتار في عدة ولايات (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة، وتكانت، وغيديماغه).
- بناء 133 ساحة للتلقيح و46 مركزا بيطريا لتعزيز سلاسل القيمة.
- إطـــلاق ثـــلاث (3) عملـيات مساعدة للثروة الحيوانية في 2020 و2021 و2022، والتي أتاحت الحفاظ على هذه الثروة من تقلبات ومخاطر الجفاف ؛
- إنشاء 16 سوقًا جديدًا للماشية، و18 منطقة مخصصة لذبح وسلخ المواشي، و32 ساحة استراحة في عدة ولايات (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة، وغيديماغه)، بميزانية إجمالية قدرها 195.2 مليون أوقية.
- إنشاء 42 بئراً ارتوازية رعوية و93 بئراً تقليدية رعوية في الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة، وتكانت، وغيديماغه؛
- استصلاح أربعة (4) مخططات تنموية رعوية في ولايات لبراكنة واترارزة وغورغول وغيديماغه.

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهيكلية:

- إنشاء إطار مؤسسي لتثمين منتجات الثروة الحيوانية، بما في ذلك إنشاء الشركة الموريتانية للمنتجات الحيوانية، وإعادة الهيكلة الجارية للشركة الموريتانية لمنتجات الألبان، وكذلك إنشاء إطار استشاري وطني للفاعلين والجهات المعنية؛
- إطلاق عملية إحصاء للثروة الحيوانية كبداية لإنشاء نظام معلومات موثوق.

. الصناعة

فيما يتعلق بالصناعة، تركزت الجهود على:

- تنظيم أيام استشارية لصياغة استراتيجية صناعية جديدة.
- إنشاء العديد من الوحدات الصناعية في مختلف المجالات (الصناعات الغذائية، المنسوجات، أعلاف المواشي، إلخ).
- اقتناء وحدتين (2) لإنتاج الفخار في نواكشوط وكيفة مخصصتين للتكوين.
- إعادة تنظيم قطاع المخابز والمعجنات بهدف تحسين جودة الإنتاج.

التجارة والصناعة التقليدية والسياحة

فيما يتعلق بالتجارة والصناعة التقليدية والسياحة، تركزت الجهود على:

- إصدار قانون يقضي بحماية المستهلك؛
- إنشاء وتفعيل مركزية الشراء وتموين السوق ضمانا لإمداد الدولة بالمواد الغذائية وحرصا على تنظيم الأسعار واستقرارها؛
- انضمام بلادنا إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية ؛
- بدء أعمال تشييد قرية للصناعة التقليدية وثلاثة 03 مواقع في حوض ارغين) امامغار-ايويك-تسيط(؛
- وضع برنامج وطني للنهوض بالصناعات التقليدية يشجع تطوير القطاع ويعزز النشاط السياحي؛
- وضع مشروع لترقية السياحة المستدامة؛
- استحداث مدرسة للفندقة والسياحة، وتكوين 500 شاب في المهن السياحية؛

الشكل 3: السعة من حيث عدد الأسرة في الفندق 2019-2022

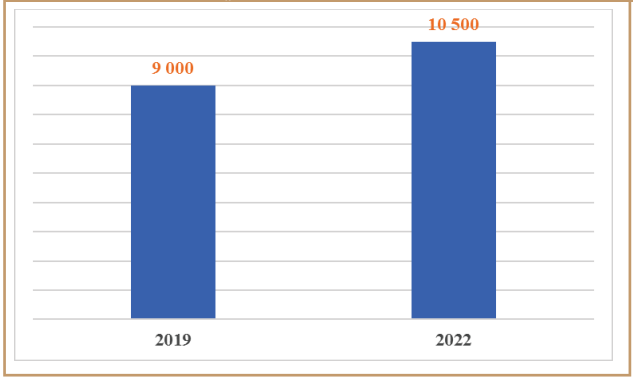

- إنشاء منشآت جديدة مما مكن من زيادة الطاقة الاستيعابية للاستقبال إلى 10 500 سرير في عام 2022 مقابل 9 000سرير في عام 2019 ؛
- التحديث الجاري لاستراتيجية التنمية الصناعية المندمجة التي تشمل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛
- إطلاق أعمال تشييد مركز لتوثيق الملكية الفكرية

التشغيل

في مجال توفير العمل اللائق للجميع، تركزت الجهود المبذولة بشكل رئيسي على:

تنفيذ برامج تشغيل مكنت من:

- تمويل 1500 مشروع جديد وخلق ما يقرب من 5000 فرصة عمل منها 300 فرصة عمل في منطقة مثلث الأمل.
- تنظيم حملات توعية على المستوى الوطني حول المهن التي توفر فرص عمل وكذا تثمين التكوين المهني.
- إنشاء مكاتب أو "شبابيك تشغيل" في كل ولاية.
- دعم المقاولات أو ريادة الأعمال مما مكن من تكوين 490 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في جميع أنحاء الوطن؛ معدل سداد القروض أو الاعتمادات المالية المخصصة في إطار صندوق ترقية ريادة الأعمال يبلغ اليوم 83%؛
- دعم تطوير التدريب أو التلمذة الصناعية وتمكين المتدربين.

إعادة هيكلة خدمات التوظيف من خلال:

- وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل وترجمتها إلى خطة عمل تنفيذية؛
- إعـــادة هيكلة الوكـــــالة الوطنية لتشجيع تشغيل الشباب، والتي أصبحت الوكالة الوطنية للتشغيل (وكالة التشغيل) لتكييف مهامها مع الطلب والعرض في السوق؛
- إنشـــاء وتفعـــيل الصندوق الوطني للتشغيل في شهر ديسمبر2021، وتعبئة موارده من ميزانية الدولة وتوقيع اتفاق لتفويض تسييره الائتماني مع صندوق الإيداع والتنمية .

وبالإضافة إلى جهود الحكومة، تم إطلاق اتفاقيات شراكة أسفرت عن:

- توقيع اتفاقية مع شريك في التنمية من أجل دعم ريادة الأعمال لصالح 2000 مستفيد من النساء والشباب من ولايتي لعصابة وغيديماغه، واتفاقية أخرى مع الاتحادية الوطنية لأرباب العمل الموريتانيين تتعلق بخلق 6000 فرصة عمل، وهو ما أتاح بالفعل توفير 2000 فرصة عمل في مجال النقل والمخابز والفندقة؛
- تنفيذ المشاريع الثلاثة التالية:
  - مشروع تشغيل الشباب الذي يتدخل في الولايات الثمانية (8) التالية: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغيديماغه، وغورغول، وولايات نواكشوط الثلاث ؛
  - مشروع تشغيل الشباب الذي لا يتدخل إلا في ولاية لبراكنة.
  - مشروع دعم تطوير ريادة الأعمال في موريتانيا، والذي يتدخل في مجال تعزيز النظام الإيكولوجي (البيئي) لريادة الأعمال في جميع أنحاء الوطن.

وقد مكنت المبادرات في مجال التشغيل من تكوين مئات الشباب وخلق آلاف فرص العمل.

. الحكامة البيئية

تمحورت الاجراءات التي تهدف إلى تبني الحكامة في المجال البيئي على:

- إصدار قانون يقضي باستحداث شرطة للبيئة لمؤازرة النشاطات الصناعية والأهلية بشكل أفضل وبما يحترم المعايير البيئية.
- تعزيز لجنة البيئة من خلال تكفل أفضل بمخاطر التلوث الناجم عن العمليات المعدنية والبترولية والغازية.

- البنية التحتية الداعمة للنمو

خلال السنوات الثلاث (3) الماضية، أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا لتطوير وتنمية البنية التحتية الأساسية ولدعم النمو.

. الطاقة

في مجال الطاقة، تم القيام بأنشطة مهمة، شملت:

- اعتماد برنامج لتحويل قطاع الكهرباء سعيا لتسهيل حصول جميع الموريتانيين على الكهرباء بحلول عام 2030، بما في ذلك:
- المصادقة على مدونة الكهرباء.
- إطلاق عملية إعادة هيكلة صوملك من خلال إنشاء ثلاث شركات فرعية (الإنتاج والنقل، التوزيع والتسويق وكهربة الريف).
- استكمال أشغال إنجاز محطة لتوليد الطاقة الهوائية في بولنوار بقوة 100 ميغاوات؛
- الانتهاء، قيد الإنجاز، من الأعمال على خطي نواكشوط - نواذيبو بجهد 225 و90 كيلوفولت والمحطات المرتبطة بها والخطوط 225 كيلوفولت نواكشوط ـ ازويرات والمحطات الفرعية المرتبطة بها.

- الانتهاء، قيد التنفيذ، من أعمال إنجاز الخط 225 كيلوفولت نواكشوط ـ المركزية الشمالية (سنترال نور) وكيربير Keur Per والمحطات الفرعية المرتبطة بها.
- تعزيز برامج الكهربة وتوسعة الشبكات لصالح 235 بلدة في جميع أنحاء البلاد، مع توفير الكهرباء لـ 480.000 نسمة.

- إطلاق برنامج يُعنى باقتناء مولدات شبه سريعة لصالح 50 مدينة استفادت منه عشرة(10) مدن في عام 2022 (باسكنو، لعيون، الطينطان، كوبني، كيفة، كرو، تجكجة، أكجوجت، أطار، الشامي) ويجري العمل على برنامج اقتناء مولدات لصالح 16 مدينة أخرى.
- الانتهاء من أعمال بناء الخط 21 كم الذي يربط المحطات الفرعية عالية الجهد التابعة لمنظمة استثمار نهر السنغال بمحطة الطاقة المزدوجة بقوة 180 ميجاوات في نواكشوط.
- بناء 11 كم من شبكة الجهد المتوسط و55 كم من شبكة الجهد المنخفض.
- تجهيز 16 محطة محولات لتوصيل الكهرباء إلى 6000 مشترك في مناطق الميناء، والسبخة، والرياض، وتوجونين، وعرفات، ودار النعيم، وتيارت، ولكصر، وتفرغ زينة.
- توسيع الشبكة لفائدة عدة مدن في الداخل منها على وجه الخصوص: لعيون، وسليبابي، وتجكجة، وتامشكط، وعدل بكرو، وآمورج ، وبومديد وكرو.
- تطوير شبكات الكهرباء في المناطق الريفية لصالح عدة قرى وبلدات بولايات: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة، وآدرار، وتكانت.
- إطلاق الأشغال الخاصة بالحد الأدنى لتوسيع السعات التخزينية للمنتجات البترولية في نواكشوط (الغزوال: 17000 م 3، الديزل: 3500 م 3 والبنزين: 3500 م 3).
- إعادة تأهيل وتشغيل خزان الديزل الكبير (50.000 م 3) في نواذيبو.

وبفضل هذه الإنجازات سجل معدل الحصول على الكهرباء زيادة ملموسة من 46% في عام 2019 إلى 53% في عام 2022؛ وحصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطني من 37% إلى 38% بين عامي 2019 و2022.

الجدول 3 : تطور بعض مؤشرات الطاقة 2019-2022

	2019	2022
معدل الحصول على الكهرباء بالنسبة المئوية	46	53
حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطني بالنسبة المئوية	37	38

. المياه

فيما يتعلق بقطاع المياه، تم تنفيذ الإجراءات الرئيسية التالية:

- المراجعة حاليا لمدونة المياه قصد تكييفها مع متطلبات السياق الحالي؛
- إطلاق عملية تدقيق على مستوى شركة المياه؛
- إنجاز 480 دراسة هيدروجيولوجية في جميع أنحاء التراب الوطني، مقابل 80 دراسة في عام 2019 ، لتحديد من المياه الجوفية؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب عن طريق التحلية في نواذيبو إلى 5 000 م 3 / يوم؛
- التقوية حاليا لإنتاج المياه في نواكشوط انطلاقا من آفطوط الساحلي وإديني؛
- الانتهاء من أشغال توفير مياه الشرب لمدينتي لعيون ودجيني انطلاقا من الظهر؛
- بدء أعمال توفير المياه للمدن الكبيرة الواقعة على المنحدر الجاف (أطار وولاته وتيجكجة وكيفة)؛

- تجهيز 671 بلدة بآلية لتوفير الماء (211 3مليون أوقية جديدة) في ولايات الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، ولبراكنة وكوركول ، واترارزة ، وانشيري ، وكيديماغة ، وتكانت وبذلك أصبح عدد البلدات المزودة بآلية لتوفير المياه 1871 مقابل 1200 سنة 2019 ، حيث استفاد من ذلك ما مجموعه 1600 000 شخص في عدة ولايات ؛
- إنشاء 19 سداً وخزاناً مائياً للزراعة في عدة ولايات؛
- إنشـــاء 141 بئـراً و 70 شبـكة لتوفـير مياه الشرب؛
- تجديد 1 266 (مقابل 78 في عام 2019) من معدات تصريف المياه المتسربة والنظام المندمج؛
- ربط 150 000 أسرة بشبكة المياه، ليصل عدد التوصيلات إلى 280 000، أي أكثر من ضعف مستواه في عام 2019 (130 000)، وزيادة إنتاج المياه إلى240 000 متر مكعب ؛
- مد 1310 كم طولي من الأنابيب في مساحة شركة المياه.

الجدول 4 :عدد البلدات المجهزة بآليات توفير المياه 2019-2022

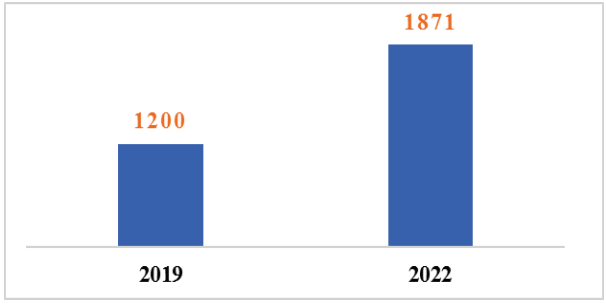

. الصرف الصحي

فيما يتعلق بالصرف الصحي، تركزت الجهود على:

- توسيع نظام الصرف الصحي في نواكشوط حتى شمل أكثر المناطق هشاشة؛
- إنشاء برنامج صرف صحي ريفي يغطي 1200 بلدة؛
- اقتناء 46 شاحنة صهريج تقوم بالتفريغ؛
- بناء 460 10 مرحاضاً في المدارس والمراكز الصحية.

. النقل

فيما يتعلق بقطاع النقل، تركزت الإجراءات المتخذة على:

- إعداد مشروع مراجعة القانون المتضمن تصنيف شبكة الطرق؛
- إعادة شق 42 كلم من طريق نواكشوط - بوتليميت؛
- شق 100 كم من الطرق ورصف محورين بالحجر الصخري في نواكشوط.
- شق 10 كيلومترات من الطرق في سيليبابي.
- الانتهاء من أعمال بناء محطة الحاويات في الميناء المستقل.
- بدء أعمال شق طريق كرماسين ـ انديأكو.
- إطلاق برنامج تبليط الأرصفة في نواكشوط وفي الداخل
- توقيع صفقات خاصة بأشغال بناء خمس (5) دفعات من طريق تجكجة - بومديد - كنكوصة - لوبيلي - سلبابي - غابو.
- الشق حاليا لطريق النعمة - نبيكت لحواش.
- الشق حاليا لطريق الكم 108 ـ بوتلميت.
- إعادة التأهيل حاليا ل 94 كلم من طريق بتليميت - ألاك.
- إطلاق الأعمال في بناء جسر روصو.
- إطلاق الأعمال في بناء جسر لمفترق طرق باماكو في نواكشوط.
- اقتناء 115 حافلة جديدة لتحسين العرض وتوسيع شبكة شركة النقل العمومي.
- إنشاء وتشغيل منشأة أعمال لصيانة الطرق.

. البنية التحتية الرقمية

في المجال الرقمي، تركزت النشاطات الرئيسية على:

- مراجعة القانون الإطاري لقطاع الاتصالات سعيا لاستخدام البنى التحتية الموجودة استخداما أكثر نجاعة، أو تلك التي سيتم بناؤها، من أجل الحد من التكاليف والعراقيل المرتبطة بتنفيذ الأعمال الجديدة، وبالتالي تسريع نشر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الإلكترونية العالية والفائقة السرعة في البلاد؛
- إنشاء المجلس الأعلى الرقمي المكلف بتوفير إطار توجيهي، وتشجيع تجميع الموارد، وتعزيز

التشاور وتنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية الرقمية؛

- اعتماد أجندة التحول الرقمي وخطتها التشغيلية 2022-2025.
- بناء 1700 كم من المقاطع الأساسية الوطنية للاتصالات، وبذلك تصل الشبكة الوطنية إلى 4000 حاليًا مقابل 2300 قبل سنة 2020 ؛

الجدول 4 : تطور الغطاء من حيث شبكة الاتصالات والانترنت

	2020	2022
الشبكة الوطنية للاتصالات بالكلم	2300	4000
قدرات الانترنت المستخدمة في مجال جيجابت في الثانية	54	100

- مراجعة دفتر شروط مشغلي الاتصالات في إطار تجديد تراخيص3G/2G ، ومنح تراخيص LTE-4G ؛
- إطلاق مشروع رقمنة 110 مرفق عمومي
- تعزيز المنافسة في القطاع بدخول فاعلين جدد إلى السوق مما يسمح بزيادة سعة الانترنت المستخدمة، والتي ارتفعت من 54 جيجابت في الثانية في عام 2019 إلى أكثر من 100 جيجابت في الثانية ؛
- التحسن الملحوظ في خدمات الاتصالات مع خفض تكاليف خدمات البيانات (الإنترنت) بنسبة 50% للخطوط الأرضية وبنسبة 25% للهواتف المحمولة.
- إطلاق أول مركز بيانات معتمد من المستوى 3 في الدولة لتعزيز السيادة الوطنية من خلال إتاحة إمكانية استضافة البيانات الحساسة على المستوى الوطني ؛
- إجراء الدراسات الأولية والدعوة للمناقصات من أجل بناء وصلة كابل بحري ثان.
- تطوير واعتماد مراسيم لتطبيق الإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات و إشاعة مناخ من المزيد من الثقة الرقمية وحماية الحريات الأساسية ومعاملات الأفراد في محيط يزداد رقمية يوما بعد يوم ؛
- تعبئة 28% من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأجندة الوطنية للتحول الرقمي.

إضافة على ذلك، الاصلاحات المهمة قيد التنفيذ.

الإطار 5 : الإصلاحات الجارية لاقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات و ماض في طريق التطور

- قانون حول تسيير النفايات الصلبة ؛
- قانون حول مواد البلاستيك ؛
- قانون حول الشاطئ؛
- مراجعة مدونة الغابات؛
- مراجعة مدونة الماء ؛
- مراجعة القانون المتضمن تصنيف الشبكة الطرقية؛
- مراجعة المدونة العمرانية؛
- مراجعة الإطار المعدني العام؛
- مرسوم يتضمن السياسة الوطنية للصيدلة؛
- نصوص قانونية حول التقييم البيئي؛
- إعادة هيكلة شركة الكهرباء؛
- إعادة تنظيم شركة الماء؛
- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

- **تذكير بالأولويات والاهداف**

يتمثل الهدف الرئيسي هنا في تعزيز رأس المال البشري وتطويره حتى يصبح قادرا على تحقيق نمو اقتصادي شامل وقوي وطويل الأجل، وعلى الحد من الفقر بشكل سريع ومستدام وعلى خلق ظروف ملائمة للصعود. ومن أجل تجسيد هذا الهدف، تم التركيز خلال الفترة 2019-2022 على الأولويات الاستراتيجية الأربع (4) التالية:

- تعزيز جودة نظام التعليم وفعاليته
- تطوير النظام الصحي حتى يكون في متناول جميع المواطنين
- تعزيز المشاركة المدنية للشباب
- تطوير الرياضة والترفيه.

التربية

تسعى الحكومة سعيا حثيثا في مجال التربية إلى إنشاء المدرسة الجمهورية التي طالما حلمنا بها للأجيال القادمة. لهذه الغاية، شملت الجهود المبذولة جميع مستويات التعليم.

في هذا الإطار، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات والأنشطة الهامة

الإطار 6 : الإصلاحات المنجزَة لرأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية

نظام تعليمي جيد الأداء:

- المصادقة على القانون التوجيهي للنظام التعليمي الوطني؛
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في أفق 2030؛
- إعداد استراتيجية في أفق 2026 خاصة بالبحث العلمي والابتكار؛
- إعادة تنظيم مدارس تكوين المعلمين ومراجعة نظام المدرسين عبر إدخال رتبة المعلم الرئيس؛
- إنشاء مجلس وطني للتهذيب؛
- إنشاء لجان لتسيير المؤسسات المدرسية؛
- تدقيق سلسلة توزيع الكتاب؛
- إنشاء الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار؛
- إنشاء صندوق لتمويل البحث؛
- وضع برنامج لتوزيع الزي المدرسي.

خدمة صحية جيدة في متناول الجميع:

- تأهيل المنشآت الصيدلانية؛
- توحيد أسعار الأدوية في كافة التراب الوطني؛
- تنفيذ برنامج التأمين الصحي الشامل؛
- تخفيض نسبة 55% من التكلفة الجزافية للولادة بالنسبة للحوامل؛
- مجانية الرفع الصحي بين المنشآت الصحية؛
- إعادة تنشيط اللجنة الوطنية للأدوية المكلفة بالترخيص لتسويق الأدوية.

زيادة الوعي من خلال الثقافة والرياضة والترفيه

- المصادقة على المرسوم والنصوص التطبيقية المتعلقة بإنشاء جائزة رئيس الجمهورية للفنون الجميلة؛
- إصلاح وإعادة هيكلة مهرجان المدن القديمة.

- المحاظر

فيما يتعلق بترقية ودعم المحاضر، فإن النشاطات الرئيسية التي تم تنفيذها هي:

- استحداث دار لنشر "القرآن الكريم" لأول مرة في موريتانيا.
- استحداث جائزة رئيس الجمهورية لحفظ المتون المحظرية لعامي 2020 و2021.
- تكوين 800 طالب
- افتتاح أربعة (4) معاهد جهوية جديدة للتعليم الأصلي في عامي 2020 و2021، في بورات، وبوكي، وسليبابي، وشنقيط.
- زيادة عدد المحاظر من 75 عام 2019 إلى 1017 عام 2022، غالبيتها في المناطق الأكثر حرمانًا.

- التعليم ما قبل المدرسي

على مستوى التعليم ما قبل المدرسي فقد حصلت الإنجازات التالية:

- بناء 9 رياض أطفال جديدة واكتتاب 150 مربية.
- رفع مستوى 36 روضة أطفال عمومية إلى المستوى المطلوب.

- التكفل بدفع الرسوم المدرسية عن 3540 طفل من أسر فقيرة في مدارس خاصة.
- وضع خطة إستراتيجية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي.

- التعليم الأساسي والثانوي

فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي، يشار إلى الآتي:
تطوير النفاذ الموسع إلى قاعدة النظام، والذي تركزت بشأنه الإنجازات الرئيسية للفترة 2019-2022 على:

- استكمال وتسلم 1400 فصل وبدء العمل في 1200 فصل آخر.
- إعادة تأهيل حوالي مائة مؤسسة منها 28 في نواكشوط سيتم توسيعها وترميمها من خلال إجراءات خاصة لحمايتها من الفيضانات

- اكتتاب 8040 معلمًا (مقابل 6000 حسب ما كان مخططا له أصلا على مدى 3 سنوات) ؛
- دعم برنامج الكفالات المدرسية الذي يستفيد منه 190.000 تلميذ في 370 مدرسة على امتداد التراب الوطني، معظمهم من الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى حملة للتخلص من الديدان طالت 69840 تلميذا.
- وضع برنامج لتوزيع الزي المدرسي لفائدة 150 مدرسة.
- منح إعانة سنوية ل 362 مؤسسة في التعليم الأساسي والثانوي.
- تحسين ظروف عمل المعلمين من خلال زيادة بلغت 30% في الرواتب، وحصولهم، اعتبارا من يناير 2021، على علاوة استفاد منها 27 000 معلم هي عبارة عن زيادة في علاوة البُعد بنسبة 150 % بالإضافة إلى دفع مكافأة الطباشير طيلة 12 شهرا بدلاً من 9 أشهر، وتمديد نطاق تطبيقها ليشمل مديري المدارس والمؤسسات الثانوية.

دعم الجودة والكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي حيث كان التركيز بشكل خاص على:

- التكوين المستمر لـ 9 000 معلم؛
- إجراء ثلاث (3) تقييمات للمعلمين؛

- طباعة وتوزيع أكثر من 1600 000 كتاب مدرسي. لقد كان للإنجازات التي تم تسجيلها في هذه المستويات التعليمية تأثير إيجابي على تطوير قطاع التعليم حيث نتج عن ذلك ارتفاع معدل التمدرس الصافي في التعليم الابتدائي من 77% سنة 2019/2018 إلى 79% سنة 2022/2021، وبلغ معدل النجاح في المسابقات 55% سنة 2022/2021، مقابل 47,3 % سنة 2019/2018، بزيادة تقارب 8 نقاط مئوية.

الجدول 5 : تطور بعض المؤشرات المدرسية

	2018-2019	2021-2022
النسبة المئوية لمعدل التمدرس الصافي	***77***	***79***
النسبة المئوية للنجاح في المسابقة	***47,3***	***55***

تحسين إدارة وحكامة التعليم الأساسي والثانوي من خلال:

- اعتماد القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني.
- إنشاء المجلس الوطني للتهذيب ؛
- إعادة تنظيم مدارس تكوين المعلمين ومراجعة الوضع القانوني للمعلمين من خلال استحداث درجة المعلم الرئيسي ؛
- استيعاب الأدوات المختلفة لنظام تسيير المعلومات والقوى العاملة لتحسين تسيير الموارد البشرية ؛
- إنشاء أكثر من 750 لجنة تسيير مدرسية ؛
- تنفيذ "مشاريع تأسيس" هادفة إلى تمهين المؤسسات المدرسية ورفع مستوى أدائها.
- التدقيق في سلسلة توزيع الكتاب المدرسي.

لم تكن هذه الإنجازات المختلفة ممكنة بدون جهود متواصلة على مستوى الميزانية. وفي هذا السياق، ووفقًا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية، زادت الميزانية المنفذة من قبل وزارة التهذيب الوطني بشكل كبير من 5.2 إلى 6.8 مليار أوقية جديدة بين عامي 2019 و2021 وذلك على الرغم من قيود الميزانية وتباطؤ النمو الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد19-.

- التعليم الفني والمهني

في مجال التعليم الفني والمهني، مكنت الجهود المبذولة من:

- تنشيط المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي من خلال توسيع برامج التكوين حتى تشمل، من بين أمور أخرى، قطاعي الثروة الحيوانية والبيئة، وإعادة فتح فرع بوكي، وافتتاح مركز في مدينة امباني واكتتاب بعض العمال.
- افتتاح المعهد المتخصص للتقنيات الصناعية في نواكشوط بطاقم مكون من 45 شابًا في مرحلة التكوين الأولي.
- استكمال أعمال تشييد مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني للبناء والأشغال العمومية في الرياض (نواكشوط).
- افتتاح معهد الخدمات وتقنيات المعلومات والاتصالات في نواذيبو.
- إنشاء ثلاثة (3) مراكز لتطوير المهارات على مستوى قطاعات البناء والأشغال العمومية، والصناعة والخدمات، واكتتاب الخبراء.
- تكثيف برامج الدعم التكوينية والاستشارية (راجع الإجراءات في الاطار2)

الإطار7: إجراءات تكثيف برامج التكوين والدعم الاستشاري

- ✓ تكوين 13511 شابا على التكوين المفضي للشهادة؛
- ✓ تكوين 1000 شاب في قطاع البناء. والاشغال العمومية؛
- ✓ تكوين 199 مكونا على مستوى مراكز تطوير المهارات؛
- ✓ الانتهاء من الدراسات المعمارية ووضع لائحة بالمعدات للمعهدين (2) اللذين تم إنشاؤهما حديثًا في نواكشوط (المعهد المتخصص في التقنيات الصناعية ونواذيبو (معهد خدمات وتقنيات المعلومات والاتصالات)

- التعليم العالي

فيما يتعلق بالتعليم العالي، تركزت الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الثلاث (3) الأخيرة بشكل أساسي على:

- اعتماد مشروع مرسوم إنشاء مدرسة الدراسات التجارية العليا.
- تحسين الإطار المؤسسي من خلال اعتماد حوالي عشرين نصاً تنظيمياً.
- وضع الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في أفق 2030
- وضع دليل للتقييم بالإضافة إلى المراجع المؤسسية وتلك الخاصة بالبرامج ؛
- تحويل كلية الطب إلى كلية للطب والصيدلة وطب الأسنان
- التأسيس الفعال للهيئة الموريتانية لضمان الجودة في التعليم العالي.

- إنشاء ثلاثة (3) معاهد عليا (المعهد العالي للمهن الإحصائية والمعهد العالي لمهن الطاقة والمعهد العالي للرقمية).
- إقامة المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية في نواذيبو.
- إنشاء ستة (6) مراكز جامعية، منها واحد للتشغيل والتكوين.
- اكتتاب 137 مدرساً.
- افتتاح اثنين وعشرين (22) نوعا من التكوين في جامعة نواكشوط، منها 7 في مرحلة الليسانس، وتسعة (9) في مرحلة شهادة الماستر، وستة (6) في مرحلة الشهادات الجامعية وكذا فتح ستة (6) تكوينات خاصة بمستوى الماستر لدى الجامعة الإسلامية في لعيون.
- افتتاح سكن للطلبة الذكور بسعة 2560 سريرًا، وإقامة للبنات بسعة 1440 سريرًا على مستوى الحرم الجامعي الجديد بنواكشوط بالإضافة إلى سكن بسعة 176 سريرًا في معهد الترجمة في نواذيبو وكذا سكن بسعة 540 سريرا على مستوى الجامعة الإسلامية في لعيون.
- إعادة تأهيل بعض المباني على مستوى المعهد الجامعي المهني والمعهد العالي للدراسات التقنية ومكتبة كلية العلوم والتقنيات.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية بنسبة 100%.
- زيادة رواتب المدرسين والباحثين بشكل معتبر.
- زيادة المنح الدراسية بشكل ملموس على المستوى الوطني.
- زيادة الحصة الإضافية للمنح الدراسية للبنات من 6 إلى 8%.

- البحث العلمي

فيما يتعلق بالبحث العلمي، تم توجيه الجهود نحو:

- تحسين الإطار المؤسسي من خلال اعتماد نصوص تنشئ وضعا قانونيا للباحثين، ونصوصا تحدد شروط الحصول على الترخيص في التأهيل لتوجيه البحث ونصوصا تحدد شروط تقدم المدرسين الباحثين؛
- إنشاء وكالة وطنية للبحث العلمي والابتكار.
- إنشاء صندوق لتمويل البحث.
- وضع استراتيجية في أفق عام 2026 للبحث العلمي والابتكار.
- تأهيل ثلاثين (30) وحدة للبحث.
- تفعيل المجلس الأعلى للبحث والابتكار.
- تنظيم الجلسات الوطنية الأولى للبحث العلمي والابتكار؛
- تنظيم الدورة الأولى لجوائز البحث (أفضل الأطروحات وجوائز البحث العلمي)
- الاشتراك في منصات Web of Sciences وEndNote لتزويد الباحثين الموريتانيين بإمكانية النفاذ إلى اثنتين من أهم قواعد البيانات المرجعية العلمية؛
- إنشاء مركز جامعي للبحث العلمي على مستوى الجامعة الإسلامية في لعيون بهدف دراسة مظاهر التطرف العنيف ؛
- زيادة عدد طلبة الدكتوراه المسجلين في جامعة نواكشوط بنسبة 190%.
- توقيع حوالي ثلاثين اتفاقية في مجال البحث العلمي.

- الصحة

لقد كشف ظهور جائحة كوفيد19 - هشاشة نظامنا الصحي وكذلك الحاجة الملحة لتسريع عملية رفع مستوى جميع المنشآت الصحية القاعدية والمرجعية إلى مستوى المعايير المعتمدة. وقد دفع هذا الوضع السلطات العمومية إلى تسريع الإصلاحات في هذا القطاع الفرعي لتحسين عرض وجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.
وهكذا طالت التدخلات جميع نواحي القطاع :

وعلى مستوى تقريب عرض الخدمة من السكان الأكثر ضعفا، انصبت النشاطات التي تم تنفيذها حول:

- وضع النصوص المطبقة لمرسوم إنشاء التأمين الصحي الاختياري للقطاع غير الرسمي.
- إطلاق تنفيذ المكون الحضري لخدمة الإسعاف الطبي الطارئ في نواكشوط.
- إعداد النصوص التطبيقية لمرسوم إنشاء المجلس الوطني للتبرع بالدم وزرع الأعضاء.
- التكفـــل مجانا ب 13 609 أشخاص هم في حالة حرجة أو يحتاجون للإنعاش والقيام ب 9 236 عملية رفع طبي ؛
- تخفيض بنسبة 55% في تكلفة التوليد للنساء الحوامل (من 900 أوقية جديدة سنة 2019 إلى 400 أوقية جديدة سنة 2020) ؛
- تسجيل 198.051 من النساء الحوامل من بينهن 2480 مستفيدات من تخفيض تكاليف التوليد من أصل 400 4 امرأة معوزة مستهدفة بالعملية.
- تعبئة أكثر من 50 طبيبا متخصصًا وفنيًا دوليًا في مجال الإنعاش، و67 اختصاصيًا في علم الأوبئة، من بينهم 52 في إطار تنفيذ المشروع لتعزيز واستخدام مجموعات التدخل في الحالات المستعجلة؛
- زيـــادة تغطية التأمين الصحي الإجباري من 15% إلى 30% من السكان؛
- مجـــانية تبادل الرفع الطبي بين المنشآت الصحية، مع التكفل ب 9.236 عملية رفع حتى الآن.

الشكل 5: معدل تغطية التأمين الصحي الإجباري

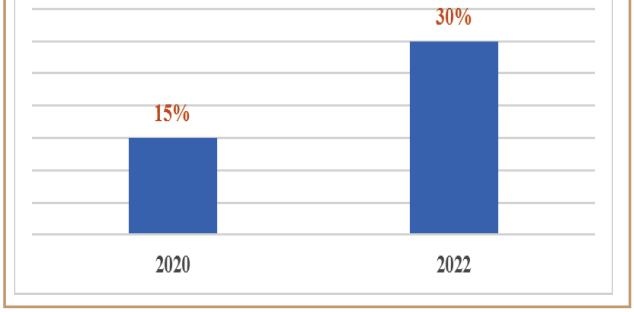

وفيما يتعلق بالمكون المتعلق بمواصلة وتكثيف إنشاء البنى التحتية والمنصات الفنية، فقد تم بذل جهود معتبرة خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022، ولاسيما من خلال:

- إنشاء وتجهيز سبعة وأربعين (47) منشأة صحية (26 نقطة صحية و21 مركزًا صحيًا) وفقًا لخطة التغطية بالخريطة الصحية.

- بناء مستشفى في سيليبابي بسعة 150 سريراً.
- توسيع المستشفى الوطني بجناحين.
- تجهيز المختبرات وإنشاء منصات للفحص السريع وفحص بيس ي أر/ RT-PCR لثلاثة (3) مختبرات في نواكشوط وGeneXperts في نواذيبو وكيفة وسيليبابي والشروع في إجراءات اقتناء جهازي (2) اسكانير (تصوير طبقي) لكل من مستشفى روصو ومستشفى الشيخ زايد.
- افتتـــاح مستشفـــى محمد بن زايد واستصلاح موقعه وتجهيزه بمحطة لصنع الأكسجين وبمختبر وبالأدوية والمستهلكات وكذا تزويده بالكوادر البشرية.
- اقتناء معدات طبية حيوية لسبعة وخمسين (57) مركزًا صحيًا وخمسين (50) نقطة صحية وجميع مراكز المستشفيات الجهوية والمستشفيات المتخصصة لتحسين المنصة التقنية وتوفير الخدمات على المستويات الأولية والثانوية والثالثية.
- اقتناء 8237490 جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد 19-.
- اقتنـــاء 213.200 اختبـــار سيرولوجـــي (مصل) و293355 اختبارًا بواسطة الكشف عن المستضدات، ومواد ومستهلكات تشخيصية.
- إنجاز 1.066.842 فحصا من فحوص الكشف عن كوفيد19-.
- اقتناء أحدى عشرة (11) محطة أكسجين (مقارنة بـ: 2 في عام 2019)، وثماني (8) غرف تبريد بسعة 30 م 3 (مقارنة بـ 2 في عام 2019)، وخمس وثمانين (85) ثلاجة شمسية للقاحات، وأربع (4) سلاسل فائقة - البرودة عند 70- درجة مئوية مخصصة لحفظ لقاحات فايز؛
- تزويد جميع المستشفيات بالمعدات والأدوات اللازمة لغسيل الكلى.
- اقتناء 297 سريرًا للإنعاش في سنة 2020 مقارنة بـ 38 فقط في سنة 2019، و267 جهاز تنفس و204 سيارة إسعاف طبية في سنة 2020 مقارنة بـ 70 في سنة 2019، بما في ذلك 22 وحدة تدخل في إطار

الجدول 6 : تطور قدرات خدمات الطوارئ

	2019	2020
عدد أسرة الإنعاش التي تم الحصول عليها	38	297
عدد سيارات الإسعاف الطبية التي تم الحصول عليها	70	204

- اقتنـــاء واحـد وعشرين (21) جهازا من أجهزة المحارق البيئية من سلسلة MP لصالح اثنى عشر (12) مركزًا صحيًا وتسعة (9) مستشفيات، وبناء ثماني عشرة (18) محرقة من نوع Monfort لصالح ثمانية عشر (18) مركزًا صحيًا.

وفيما يتعلق بالتسوية النهائية لمسألة جودة الأدوية، يمكن ذكر الإصلاحات التالية:

- الإعداد والمصادقة الفنية على مشروع السياسة الصيدلانية الوطنية.
- ضمان احترام جميع ال 165 صيدلية وال 828 مستودعا للأدوية وال 38 بائعا بالجملة لدفتر شروط مطابق للمعايير المطلوبة.
- توحيد تسعيرة الأدوية في جميع أنحاء التراب الوطني.
- تفعيل اللجنة الوطنية للأدوية المكلفة بترخيص تسويق الأدوية.
- إنشاء منصة وطنية لمتابعة المخزون الوطني للأدوية.
- اقتنـــاء إحدى عشرة (11) شاحنة مبردة للنقل الآمن للأدوية واللقاحات، ليصل الأسطول إلى خمس عشرة (15) شاحنة مقارنة بثلاث (3) فقط في عام 2019؛

- تعزيـــز القدرات التخزينية لدى مركزية شراء الأدوية والمستلزمات الطبية، من خلال بناء ستة (6) مخازن جديدة، أي ما مجموعه تسعة (9)، مقابل ثلاثة (3) فقط في عام 2019 ؛
- توفير الأدوية الأساسية عالية الجودة لجميع المنشآت الطبية العمومية في إطار نظام "ميسر".
- تكوين مخزون آمن من الأدوية لمدة ستة (6) أشهر، تبعا لتقلبات الأسعار.

وفي مجال الصرف الصحي وتسيير الموارد البشرية في القطاع، تتمثل النشاطات الرئيسية المنفذة في:

- الإعداد والمصادقة الفنية على معايير الجودة لتكوين الأطقم شبه الطبية.

الزيادة المتتالية والفعالة في سنتي 2021 و2022 بنسبة 60% في رواتب عمال الصحة، وتعميم علاوات الخطر.

- تعزيز قدرات المنشآت من حيث الموارد البشرية (راجع الإطار8)

الإطار 8 : إجراءات تعزيز القدرات من حيث الموارد البشرية

- ✔ اكتتاب 2297 موظفًا حكوميًا من جميع الفئات (أي زيادة بين عامي 2019 و2022 بنسبة 41% للأخصائيين و54% للأطباء العامين و21% للأطقم شبه الطبية) لصالح المرافق الصحية؛
- ✔ مراجعة 17 برنامجًا من برامج التكوين لجميع المدارس الصحية، بما في ذلك 15 برنامجًا للفنيين السامين من جميع التخصصات، وواحد للقابلات، وواحد لممرضي الدولة؛
- ✔ تكوين 1216 مهنيًا طبيًا وشبه طبي على التكفل بكوفيد19 -، والنظافة الشخصية وPC، و318 عاملًا على تسيير النفايات والدفن الآمن للموتى.

الشكل 6: نسبة السكان المنتسبين لنظام التأمين الصحي ، 2019-2022

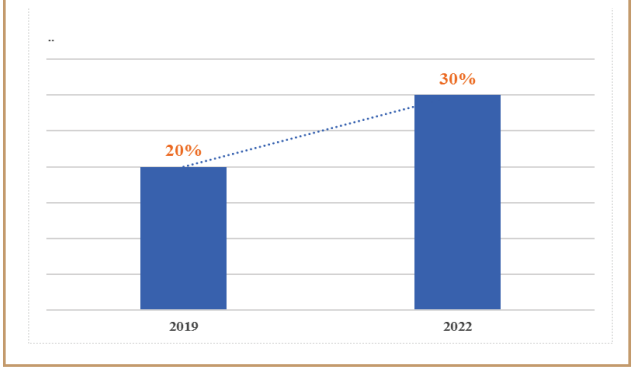

وقد أدت هذه الإنجازات المختلفة إلى تطور إيجابي لبعض مؤشرات القطاع حيث ارتفعت نسبة السكان المنتسبين إلى نظام التأمين الصحي إلى 30% عام 2022 بينما كانت 20% فقط عام 2019؛ كما زادت نسبة الولادات التي تتم بمساعدة طبية من 62% إلى 70.4% بين عامي 2019 و2022 ؛ بينما تطورت نسبة الموارد البشرية المؤهلة لكل 10000 نسمة من 15.4 إلى 20.3 خلال نفس الفترة.

وأخيرًا، لم تشهد مكونة تأطير ممارسة المنشآت الصحية الخاصة تقدمًا يذكر، ومع ذلك تم وضع نصوص تنظيمية تحدد معايير إنشاء وتسيير المصحات وعيادات العلاج والرعاية الخاصة.

إن الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2022-2030 ، والتي تشكل الإطار العام لتخطيط قطاع الصحة، مبنية على أساس البرامج الأربعة (4) التالية:

- ✔ التعجيل بخفض وفيات الأمهات والمواليد والأطفال والرضع.
- ✔ تعزيز مكافحة المرض.
- ✔ تعزيز الأمن الصحي والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العمومية.
- ✔ تحسين الحكامة والنفاذ العادل إلى الخدمات الصحية الجيدة.

وتتفرع هذه البرامج الأربعة إلى برامج فرعية واستراتيجيات وتدخلات رئيسية تساهم في تحقيق أهداف التأثير على معدلات المرض والوفيات.

- الشباب

يعتبر الالتزام والمشاركة المدنية للشباب عاملا حاسما في البناء الوطني. وفي هذا السياق، ووفقًا لتعهدات **فخامة رئيس الجمهورية**، فقد تم وضع برنامج تطوعي للخدمة المدنية يسمى "وطننا" بميزانية سنوية قدرها 10 ملايين أوقية جديدة. وقد حصل هذا البرنامج، الذي يتدخل في جميع قطاعات النشاط بدافع من التضامن الوطني، بالفعل على دعم ومشاركة أكثر من 10 000 شاب، 50 % منهم من الفتيات.

- الرياضة

تتمثل التوجهات الرئيسية في هذا المجال في تطوير الرياضة المهنية ومساعدة كل مواطن حتى تتفتق طاقاته من خلال ممارسة الرياضة التي يهواها حسب قدراته. وللقيام بذلك، انصبت الإنجازات على:

- وضع نصوص لتطبيق القانون رقم 2016-029 المتعلق بالرياضة.
- الإعداد حاليا للإطار القانوني الذي يحكم الأكاديميات من أجل زيادة احترافيتها.
- بناء ملعب بمعايير دولية في نواذيبو وملعب في بوغي وأربعة (4) ملاعب قريبة في باركيول ومال وامبود ومونغل.

- بناء أربع (4) دور للشباب؛
- إعادة تأهيل وتجهيز المجمع الأولمبي بنواكشوط.
- تأهيل ملعب المرحوم شيخا ولد بويدية.
- إعادة بناء ملعب رمظان في روصو.
- انطلاق أعمال بناء الملاعب في لكصر والسبخة.
- استصلاح فضاءات للشباب في أكجوجت والميناء والرياض وكذلك إطلاق العمل في مدينة ودان.
- بناء قاعدة رياضية متعددة الوظائف في كيفة.
- الزيادة المعتبرة في الدعم المخصص لجمعيات الشباب والأندية، والتي كانت مليوني أوقية قبل عام 2019 فأصبحت 30 مليون أوقية في عام 2021، موزعة على 700 جمعية شبابية ورياضية على امتداد التراب الوطني. بالنسبة لعام 2022، بلغ دعم ميزانية الدولة لهذه الهيات 13.5 مليون أوقية جديدة.
- منح دعم مالي لأول مرة في عام 2021 لسبع عشرة (17) أكاديمية رياضية.
- تنظيم كأس الأمم الأفريقية لمن هم دون ال 20 سنة 2020.
- تنظيم الكأس المدرسية واستحداث كأس الحي.

إضافة على ذلك، الاصلاحات المهمة قيد التنفيذ.

الإطار 9 : الإصلاحات الجارية لرأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية

- وضع اللمسات الأخيرة على المكونة العمرانية لخدمة الإسعاف الطبي الطارئ في نواكشوط؛
- نصوص تطبيقية للمرسوم المنشئ للتأمين الصحي الطوعي بالنسبة للقطاع غير المصنف؛
- نصوص تطبيقية للقانون رقم 2016/029 المتعلق بالرياضة.
- الإطار القانوني المنظم للأكاديميات الرياضية ؛

V - مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته

- التذكير بالأهداف والاولويات

الهدف الرئيس لهذا المحور هو وضع سياسة حازمة تتيح لجميع الموريتانيين، دونما تمييز، تفتق طاقاتهم والحصول على حياة كريمة ومزدهرة. ولتحقيق ذلك كانت الأولويات الرئيسية على النحو التالي:

- تثمين التراث الثقافي.
- وضع سياسة حازمة وحريصة على امتصاص الفوارق الناتجة عن التمييز الاجتماعي
- تعزيز تمكين المرأة من أجل مشاركتها الفعالة في التنمية.
- الدمج الاجتماعي والمهني للمعوقين من أجل مشاركتهم الكاملة.

ومن أجل تحقيق أهدافها وأولوياتها، اتخذت الحكومة إجراءات هامة تهدف إلى: الحد من مظاهر التهميش والهشاشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودمج السكان الضعفاء في المجال الإنتاجي وتسيير الشؤون العامة، وضمان المساواة في الحصول على فرص العمل والاستثمار والنفاذ إلى الخدمات العمومية، وتمكين الشباب والنساء من المشاركة النشطة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الوطنية.

الإطار 10 : الإصلاحات المنجزَة لمجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته

وضع سياسة حازمة وحريصة على امتصاص الفوارق الناتجة عن التمييز الاجتماعي

- مراجعة قانون الجمعيات والمصادقة على المراسيم التطبيقية؛
- إنشاء مندوبية للتضامن الوطني ومحاربة الإقصاء.

دعم تمكين النساء من أجل مشاركتهن النشطة في التنمية:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع وإنشاء خلايا قطاعية للنوع في بعض القطاعات الوزارية؛
- إنشاء مرصد وطني لحقوق المرأة والفتاة؛
- إعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية لمحاربة العنف الزوجي.

دمج ذوي الإعاقة اجتماعيا ومهنيا سبيلا إلى مشاركتهم الكاملة

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للنهوض بذوي الإعاقة 2022/2026

- الثقافة

إدراكًا منها أن التراث الثقافي الذي تتوفر عليه البلاد يعتبر اليوم أداة تنمية ومصدر تطور وانفتاح لجميع الموريتانيين، فقد أجرت الحكومة عدة إصلاحات بهدف تعزيز هذا التراث واستغلاله لتوطيد هويتنا الوطنية بكل ثرائها وتنوعها. وبالتالي، فإن النشاطات الرئيسية التي انطلقت خلال الفترة 2019-2022 على

مستوى هذا المكون هي:

- اعتماد المرسوم والنصوص التطبيقية الخاصة باستحداث جائزة رئيس الجمهورية للفنون التشكيلية ووضع اللجنة المشكلة لهذا الغرض.
- إصلاح وإعادة هيكلة مهرجان المدن القديمة، الذي أصبح الآن مهرجان مدن التراث مع تقديم خطة تنموية متعددة القطاعات؛ وقد خصص أول مهرجان لمدن التراث (النسخة الأولى) لمدينة وادان بتكلفة إجمالية قدرها 300 مليون أوقية جديدة ؛
- انطلاق الاستعدادات لمهرجان حوض النهر المقرر عقده في أكتوبر المقبل في جول (غورغول).
- تسجيـــــل المحظرة كتراث إسلامي لدى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو).
- التحضير الجاري لملف ترشيح "المحظرة" للتراث العالمي لليونسكو.
- دعم المكتبـــات العـــــائلية في أربعة (4) مدن قديمة من خلال إعادة تأهيل ومنح دواليب وخزانات لحفظ المخطوطات.
- رقمنة عدة مئات من المخطوطات وتطوير أدلة المخطوطات في عدة مناطق.

- خطة التضامن الوطني ـ إنصاف

تكمل خطة الإنصاف والتضامن الوطني، التي تم وضعها وتنفيذها اعتبارًا من عام 2022، الجهود التي ما فتئت السلطات العمومية تبذلها في مجال تعزيز الوحدة الوطنية وتوطيد التماسك الاجتماعي والاندماج. وقد ركزت النشاطات التي تم تنفيذها بالفعل في هذا السياق، بشكل خاص، على:

- وضع مذكرة تنطلق من المفاهيم لإنشاء "مكتب بلدِيّ قانوني" على مستوى 24 بلدية وبلدية نموذجية يكون بمثابة مكان للاستقبال والاستماع والمعلومات بشأن حقوق والتزامات الأشخاص الذين يشعرون بالوصم أو سوء المعاملة أو انتهاك حقوقهم؛
- تعييـــــن مصلحين يجيدون الإصلاح بين الناس على المستويين المحلي واللامركزي في إطار عملية إنشاء آليات جهوية لتسوية النزاعات قبل اللجوء للقضاء؛
- مسك سجـــلات على مستوى النيابة لمتابعة الشكاوى وأحكام الإدانة التي تسمح بتوثيق ونشر الأحكام المتعلقة بالمساس بالوحدة الوطنية؛
- السلطات العمومية والقضائية ملزمة بأخذ زمام المبادرة للبحث عن قضايا التمييز أو الاستغلال التعسفي أو العنف الجسدي واللفظي ومقاضاة مرتكبيها؛
- وضع خطط جهوية لمكافحة التمييز.
- انطلاق عملية إعادة تنشيط الكشافة الموريتانية لتعزيز الانتماء الوطني والمواطنة.
- إنشاء آلية وطنية لتمويل الاتحادات والأندية الرياضية والثقافية وخطة دعم الأكاديميات الرياضية وتنمية المواهب الشابة (تم تمويل 17 أكاديمية و25 قيد التنفيذ) ؛
- تطوير نظام للتربية المدنية والأخلاق.
- وضع كتيبات خاصة حول الثقافة المدنية يتم نشرها في المدارس الابتدائية.
- نزع الطابع المادي عن الخدمات الأكثر استعمالا من قبل المواطنين.

- سياسة الحماية الاجتماعية

- إنشاء مندوبية للتضامن الوطني ومحاربة الإقصاء قد أعطى دفعا حقيقيا للنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم وسائل الإنتاج والقوة الشرائية للفقراء من خلال تنفيذ عدة برامج. وهكذا تم إنجاز العديد من النشاطات ذات الأهمية الكبيرة منها:

- توسيع برنامج الدفع النقدي المنتظم الذي شمل أكثر من 98.236 أسرة سنة 2022 بمبلغ قدره 1.317.466.600 أوقية جديدة مقابل 30.000 أسرة سنة 2019؛
- زيادة المبلغ الشهري من 1.500 أوقية جديدة إلى 2.200أوقية جديدة لكل أسرة
- المساعدة في مواجهة الصدمات لصالح 396.292أسرة فقيرة بمبلغ 891.657.000أوقية أثناء عمليات كوفيد 19،

الشكل 7: عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية، 2019-2022

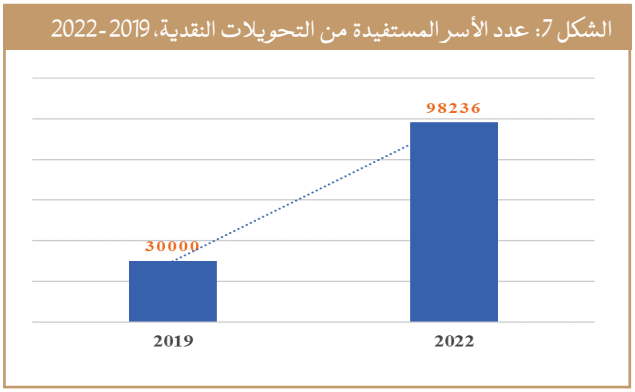

- منح المساعدة في أيام الشدة لصالح 116.145أسرة بمبلغ قدره 1.207.070.010أوقية جديدة.
- منح دفع نقدي بمبلغ قدره 2.025.000 أوقية جديدة ل 300 أسرة متضرّرة من إغلاق الحظيرة الوطنية لجاولينغ سنة 2021،
- مساعدة 1.000 أسرة منكوبة جراء السيول في عدل بكرو سنة 2020 بمبلغ قدره 2.250.000 أوقية جديدة ،
- مساعدة لصالح 1.195 من أسر الحراس المرحّلين من تفرغ زينه بمبلغ قدره 5.323.500 أوقية جديدة ،
- إنجاز مشروع للتنمية المندمجة لصالح بلدة "اودي اهل الشيهب" (بلدية كنكوصة) بمبلغ قدره 7.233.865 أوقية جديدة ،
- إنجاز مشروع للتنمية المندمجة لصالح بلدة "دالي غمبا" (بلدية كومبي صالح) بمبلغ قدره 4.909.930 أوقية جديدة ،
- إنجاز مشروع لدعم المبادرات الجماعية القاعدية في بوغى بمبلغ قدره 816.000 أوقية جديدة،
- تمويل عملية بيع المواد الغذائية الأساسية طيلة شهر رمضان لصالح 40.000 أسرة على مستوى جميع مقاطعات نواكشوط بمبلغ إجمالي قدره 27.000.000 أوقية جديدة سنة 2020 و 24.000.000 أوقية جديدة سنة 2021،
- تنفيذ مشروع المخزون الغذائي القروي بتكلفة قدرها 2.623.640أوقية جديدة في ولايتي تكانت و آدرار،
- الإعداد الفني والمالي لبرنامج بناء 10.000 سكن اجتماعي، منها 500 تم توقيع عقود بناء بشأنها و نشر ملفات عروض مناقصة لإنجاز1432 سكن آخر.
- المساعدة الاجتماعية ل 2 377 من مرضى العجز الكلوي؛
- التحديث الجاري للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

في مجال مكافحة انعدام الأمن الغذائي تناولت النشاطات ما يلي:

- التوزيع المجاني للمواد الغذائية على 210000 أسرة على امتداد التراب الوطني؛
- توزيع الدفع النقدي (المعاونة) لصالح 33625 أسرة على امتداد التراب الوطني؛
- مساعدة اجتماعية استثنائية للمنكوبين والعائدين من مالي أي ما مجموعه 26555 أسرة؛
- مساعدة اجتماعية خاصة لسكان الشريط الحدودي مع مالي، أي 19 403 أسرة ؛
- تمويـــن 1754 نقطة بيع للمـــواد المدعومـــة (الأرز، السكر، الزيوت) أي بعدد تراكمي قدره 3.980.000 مستفيد خلال الفترة المعنية؛
- فتح 500 مركز جديد (مركز إعادة تأهيل المرضى الخارجيين والخاص بالأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المتوسط) مقابل 120 سنة 2019 حيث مكن ذلك من تقديم الدعم الغذائي لـ 26550 طفل دون سن الخامسة ونساء حوامل ومرضعات؛

الشكل 8 : عدد الأطفال الذين تم فحصهم من 0 إلى 5 سنوات

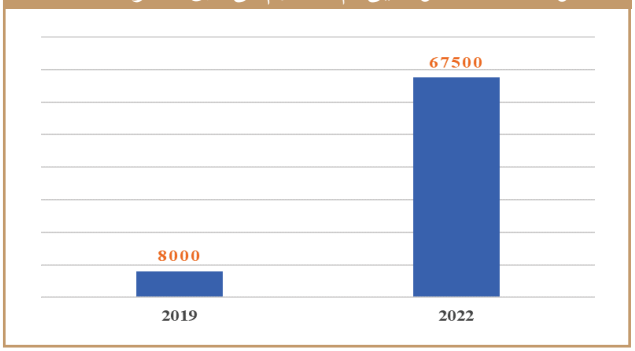

- ترقية العرض لمرحلة ما قبل التمدرس والذي بلغ 10.2 % سنة 2022 مقابل 8.4 % لسنة 2019
- وضع نظـــام لحماية 3920 طفل سنة 2022 مقابل 487 فقط سنة 2019؛
- الوقـــايـــة من سوء التغـذية للأطفـــال من سن 0 إلى خمس سنوات عن طريق الكشف على 67500 طفل مقابل 8000 فقط سنة 2019؛
- التكفل ب 18000 من المرضى المعوزين.
- تنفيذ برنامج محاربة سوء التغذية لدى الأطفال مع التكفل بالاحتياجات الوطنية من أجل محاربة سوء التغذية بنسبة 75% سنة 2022 بتكلفة إجمالية قدرها 96.878.047 أوقية جديدة خلال سنتي 2021-2022
- تنفيذ برنامج التأمين الصحي الشامل الذي بلغ عدد الأسر المستفيدة منه 88.263 سنة 2022 بمبلغ قدره 370.704.600 أوقية جديدة خلال الفترة 2020 إلى 2022.

فيما يخص ترقية تمكين النساء تناولت الإنجازات ما يلي:

- منـــح تمويـــل لصـــالح 5800 امرأة من أصل 6000 كـــانت مقررة وأكثر من 500 فتاة من المتخرجات من مراكز التكوين الفني والمهني من أجل دمجهن؛
- تنفيـــذ مشـــاريع (مشروع تشغيل الشباب ومشروع ترقية مقاولة النساء وبرنامج التمويل لتمكين النساء)؛
- دعم أكثر من 40.000 فتاة في إطار مشروع SWEED (إعانات دراسة، نقل ،دروس تقوية، المشاركة في الفضاءات الآمنة)
- تنظيم عدة تكوينات لصالح النساء المنتخبات بالإضافة إلى حملات تعريف بالنساء الرائدات (النائبات، مفوضات الشرطة، المقاولات، الخ) وحملة وطنية تحت الرعاية السامية للسيدة

الاولى من أجل ترقية نفاذ النساء إلى مهن الأمن والعدل؛

- تكوين سريع لصالح 3000 امرأة في الوسط الريفي وتزويدهن بأجهزة للإنتاج؛
- توسيع طاقات الاستقبال لدى مركز التكوين من أجل الترقية النسوية وفتح 14 فرعا له في أغلبية ولايات البلاد مع طاقة استقبال سنوية تزيد على 1200 مقعد؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع وإقامة خلايا قطاعية للنوع في بعض القطاعات الوزارية؛
- استغلال ملح البحر (انواذيبو) ومجمع تجاري في نواكشوط لضمان الدمج الاقتصادي لـ 1000 امرأة.

في مجال ترقية القيادة النسوية، تمحورت الجهود حول تحسين نفاذ النساء إلى وظائف ومراكز المسؤولية:

- 21.43% وزيرة؛
- 19.75% نائبة؛
- 36.15% مستشارة بلدية؛
- 15.33% رئيسة مجلس جهوي؛
- 98 طبيبة عامة و34 طبيبة متخصصة؛
- 23 استاذة رسمية؛
- 18 مفوضة شرطة؛
- نحو 180 من نساء الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مرصد وطني لحقوق المرأة والفتاة سنة 2021 يستفيد من مخصص مالي في الميزانية قدره 6.000.000 أوقية جديدة لسير العمل.

فيما يخص تكثيف محاربة أشكال العنف تناولت الإجراءات ما يلي:

- المصادقة على مشروع قانون إطار لمحاربة أشكال العنف الممارس ضد النساء والفتيات
- إعداد وتنفيذ خطة استراتيجية لمحاربة أشكال العنف الزوجي؛
- إقامة 10 منصات جهوية متعددة القطاعات لمحاربة أشكال العنف الممارس ضد الفتيات والنساء.

تسعى السلطات العمومية جاهدة من أجل التكفل بإشكالية الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث كافة أبعادها. وفي هذا السياق تم إنجاز النشاطات الرئيسية التالية:

- إعـــداد الاستـــراتيجية الوطنية للنهوض بذوي الإعاقة خلال الفترة 2022-2026 في تعاون وثيق مع الاتحادية الموريتانية لذوي الإعاقة التي هي ممثلة في المجلس المتعدد القطاعات لترقية حقوق ذوي الإعاقة وتشارك على جميع مستويات في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بذوي الإعاقة.
- منح تمـــويل لصالح 1488 من النشاطات المدرة للدخل والمساعدات الفنية سنة 2022 مقابل 75 نشاطا سنة 2019؛

- تحقيق الاستقلالية الاقتصادية لـ 300 شخص من خلال مشروع صناعة وسائل نقل ومساعدة فنية لذوي الإعاقة (خاصة مقاعد متحركة وعكازات)؛
- إعداد بطاقة الشخص المعاق و حصول مئات الأشخاص بالفعل عليها ؛
- بناء مقر للاتحادية الموريتانية للإعاقة ومنحها إعانة مالية سنوية من ميزانية الدولة؛
- تعزيز قدرات مركز التكوين والحماية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة والذي يستقبل سنويا أكثر من 600 طفل في خمسة (5) فروع (نواكشوط، نواذيبو، ألاك، إديالي كمبه) مع منحة لجميع الأطفال المسجلين؛
- إنشاء المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي سنة 2020 لتكوين مدرسين للأطفال المعاقين وتتابع التكوين حاليا 200 وحدة للعمل الاجتماعي من بينها 70 مكونا في القراءة بواسطة نظام أبراي (التوحد ولغة الإشارة).

إضافة على ذلك، الاصلاحات المهمة قيد التنفيذ.

الإطار1 : الإصلاحات الجارية لمجتمع فخوربتنوعه ومتصالح مع ذاته

- الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء -2020 2030 ؛
- الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية؛
- إنشاء بنك للأسرة؛
- إنشاء تلفزة للأسرة؛

V - الخلاصة

بشكل عام، تُظهر حصيلة السنوات الثلاث (3) الأولى من تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، أنه تم قطع خطوات جبارة على طريق تحقيق أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

إلى جانب استقرار إطار الاقتصاد الكلي الذي تميز بانتعاش النمو، نتيجة إجراءات الدعم والتصدي لجائحة كوفيد19- التي اعتمدتها الحكومة وتحقيق رصيد فائض من الميزانية، والتحكم في الدين العام وتكوين مستوى مريح من احتياطيات النقد الأجنبي، وتحليل تنفيذ برنامج تعهداتي خلال الفترة من أغشت 2019 إلى يوليو 2022 كل ذلك يجعلنا نسجل الملاحظات التالية:

- ترقية دولة عصرية في خدمة المواطن من خلال إضفاء التهدئة على المشهد السياسي الوطني وتدعيم السلم والأمن والاستقرار وإقامة مجتمع متضامن في ظل دولة القانون وتنشيط وتعزيز المؤسسات وتقريب العدالة من المتقاضين وترقية حقوق الإنسان والحريات وتقريب الإدارة من المواطنين؛
- تطوير اقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات وماض في طريق النمو بفضل تعزيز إطار الحكامة الاقتصادية والمالية، وتشجيع ظهور مناطق قابلة للاستصلاح تحفيزا لإمكانات التنمية على امتداد التراب الوطني، وتجديد نشاط المحركات الحالية للنمو وتنمية قطاعات جديدة مدرة للثروات وتعزيز النفاذ إلى الماء والطاقة في المناطق الحضرية والريفية وتحسين مناخ الأعمال وترقية القطاع الخاص والاستثمار وتنفيذ برنامج واسع لخلق فرص التشغيل اللائق للشباب والنساء؛
- تثمين رأس المال البشري من خلال تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية كما تشهد بذلك الإنجازات الهامة المسجلة في مجال التعليم وما واكبها من إجراءات تمثلت في انطلاق ورشة المدرسة الجمهورية وعرض خدمات الصحة عبر تكثيف بناء المنشآت والمنصات الفنية وتقريب عرض الخدمة من السكان الأكثر احتياجا وزيادة وعي الشباب من خلال بناء/إعادة تأهيل المرافق الرياضية ومنشآت الترفيه وكذا دعم الهيئات (الجمعيات، النوادي، الأكاديميات...)؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج، حيث تركزت الجهود بشكل أساسي على تثمين

التراث الثقافي الوطني، وتنفيذ الخطة الوطنية للتضامن والإنصاف - إنصاف، وتحسين رفاهية السكان وبالأخص الشرائح الأكثر هشاشة من خلال متابعة وتكثيف برامج التحويلات النقدية ومحاربة انعدام الأمن الغذائي بكافة أبعاده وإنجاز عدة برامج للتنمية المندمجة ودعم المبادرات الجماعية القاعدية وتنفيذ برامج تمكين النساء ووضع نظام للحماية الاجتماعية وإطلاق برنامج للتأمين الصحي الشامل.

ورغم ما تحقق من مكاسب هامة تجسيدا لالتزامات **فخامة رئيس الجمهورية** الرامية إلى وضع الأسس القوية لبناء دولة تسعى لتبوء المكانة اللائقة بها بين الأمم فلا مندوحة عن متابعة وتكثيف الإصلاحات والمشاريع في بعض المجالات ذات الأولوية من أجل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملموس يرقى إلى ما يصبو اليه الموريتانيون.

حصيلة إنجازات
برنامج تعهداتي

أغشت 2019 – يونيو 2022

primature.gov.mr